

البدر اللامع

﴿ في نظم جمع الجوامع ﴾

~~~~~

« للعالم النحوي الأصولي »

﴿ سيدي علي الأشموني ﴾

طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه آمين

—————

الطبعة الاولى

( علي نفقة حضرة الفاضل )

﴿ الشيخ عبد الله بن عبد العزيز ﴾

—————

سنة ١٣٣٢ هـ

~~~~~

منشأة السيفاءه بخوارم حافضة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول ذو التقصير لا شئوني على الحمد لله المهيمن العلى
وأفضل الصلاة والسلام على النبي أحمد الهامى
وآله أهل السنن ولئمته الناقلين شرعه لأمته
وبعد فاعلم عظيم النفع لاسيما نفع علوم الشرع
وقد تسامت رتبة الاصلين فيها بنفع عم في الدارين
هذا ومن أحسن ما قد جمعا مقاصد العالمين في سفرهما
في حسن ترصيف متين السبك جمع الجوامع لنجل السبكي
فاخترت أن أنظمه في رجز مستعذب الالفاظ سهل مؤجر
قصدا الى تسهيله بالنظم على الفتى الطالب حفظ العلم
لأن طبع المرء مجبول على قبول ما بالانسجام قد خلا
أمنحه من غرر الفوائد زوائد كالدُرر الفرائد
مميزا ما زدته بقلت وربما تميزه أهات
وربما اغير التعبير لأجل شئ يقتضى التعبير

والأصل من مقدمات قديمة والكتب السبعة ثم خاتمة
وربنا أسأل أن ينفع به وأن يقيم الوزن لي بسببه
وأن يئن بالرضى والرحمة لي وللأصل وكل الامه

﴿ الكلام في المقدمات ﴾

مجموع طرق الفقه الاجمالية فن أصول الفقه لا عرفان في
عارفها وطرق الاستفادة منها وحال المستفيد عادة
هو الأصول قلت حدتين في حد الأصول حده لم يوف
وشيخنا ذا حيث تين ضمنا حد الأصول وبه عن ذا غنى
والفقه باعتبار فن الفرع علم بالاحكام التي للشرع
لأحمد الفرعية التحصيلي ذا العلم من دليلها التفصيلي
والحكم في الشرع خطاب الرؤف (١) علق بالفعل من المكلف
بالاقتضاء أو بتخير فلا حكم سوى لله جل وعلا
والحسن والقبح بمعنى ما يرى ملائماً للطبع أو منافراً
وصفة الكمال والنقص أنسب للعقل أمّا ما بمعنى الموجب
شرعاً لمدح أو لذم عاجلاً ولثواب أو عقاب آجلاً
فذا أنسب للشرع لا للعقل مخالفين معتزلي الأصل
والشكر للمنع بالشرع لازم لا العقل قيل الشرع لاحكم يلزم

(١). رؤف على فعل لغة في الرؤف

فالأمرُ موقوف إلى أن يُجلى
فإن نفي ثلث لهم وقِف
فلم يكلف غافل ومُلجأ
ومكذا المكره في الصحيح
فالأنتم للقاتل من إشاره
قلت جواز أنه يكلف
والأمر بالمعدوم قد تعلّق
ثم إن اقتضى الخطابُ الفعلَ مع
أو تركه بالجزم فالتحريمُ
إن خصّ بالنهي فكرهٌ أولاً
وإن أتى مخيراً فهو يُعدّ
شرطاً صحيحاً فاسداً إذا منع
وحدّ كل واحدٍ منها عُرِفَ
وعن أبي حنيفة الخلاف
لسنة ومستحب ندب
والخلف لفظي وبالشروع ما
وإنما يلزم في الحجج به
والسبب الذي يضاف الحكم له
من حيث ذا معرف أو غيره
وحكم المعتزلون العقلاً
فبإباحة وحظرٍ ما اعترف
ورأى من أجاز هذا خطأ
ولو على القتل بلا مُبيح
بقاء نفسه لدى إجباره
أقوى إليه رجع المصنف
معنى وخلف ذي اعتزال طرّاً
جزم فإيجابٌ والآ ندب ضع
أو دون جزم فله تقسيم
فهو المسمّى بخلاف الأولى
حينئذ إباحة وإن ورد
أوسبياً فذا خطاب الوضع
وعندنا الواجب للفرض ردف
وعُدّ لفظياً والارتداد
تطوع بخلف بعض الصّخب
يلزمه النعمان قسراً ألزما
لأنه كفره في الشبه
لنسبة التعلق المتصلة
والشرط في التخصيص يأتي ذكره

والمانع الوصف الوجودي صِفِ
 تقيضُ حكم الشيء كالأبوة
 وفاقُ ذي الوجهين وجه الشرع
 كون القضاء بعده لا يفتقر
 وقد به أجزاءها أي قد قضى
 وخصص الأجزاء بالمطلوب
 قائلها البطلان ذارديفه
 ثم الأداء فعلٌ بعض قبل بل
 قبل الخروج والمؤدَّى ما فعل
 مقدراً بالشرع قدراً مطلقاً
 أي فعل كل قيل به، أي ما انقضى
 لفعله ما يقتضيه مسجلاً
 والفعل ثانياً إذا أعاده
 وقيل عذرٌ فصلاً كرراً
 فهو الموافق لما الفقه جرى
 سهلاً لعذر مع قيام السبب
 كأكل ميت لا اضطرار قصر
 في حيث لا يجهد صوم واجباً
 بخلاف الأولى قلت للنهيين
 بالظاهر المنضبط المعرف
 لدى القصاص ثم حدُّ الصحة
 وقيل إن عبادة فالمرعي
 بصحة العقد ترتب الأثر
 عبادة وقيل اسقاط القضاء
 وقيل بالواجب لا المندوب
 وهو الفساد لا أباً حنيفه
 كل الذي وقت جوازه دخل
 والوقت حدٌّ بالزمان اللزج
 ثم القضاء ضدَّ أداء سبقاً
 وقت له تداركاً لما مضى
 مقتضيه هو الذي قد فعلاً
 فقيل إن خلال أعاده
 معادة قلت المؤخر أنصراً
 عليه ثم الحكم إن تغيراً
 للحكم الأصلي رخصة يلقب
 مراحل والسلم فطر السفر
 ومستحباً أو مباحاً آياً
 لا تلفها كغاصب الخفين

٩
وغسل خف ماسح والآ
بأنه ما يمكن التوصل
فيه لمطلوب يرَام تخبري
لسلف لنا قليل مكنسب
وحدنا المطرد المنعكس
قيل الكلام أزلا قد منعا
والنظر الفكر الذي يؤدي
وسم إدراكا خلا عن حكم
جازمه الذي أبا التغيرا
هو اعتقاد صح حيث طابقا
وما سوى الجازم فهو ظن
لانه راجح أو مرجوح
والعلم قد قال الامام حده
بحكم ذهن جازم مطابق
تعريفه لانه ضروري
فالرأي الامساك لعسر الفهم
لم يتفاوت وتفاوت الطرق
والجهل حد بانتفا العلم بما
رقبل بل تصور الشيء على

عزيمة ثم الدليل قد جلا
بالنظر الصحيح حين يعمل
والخلف في العلم عقيب النظر
وقيل لا قلت والاول احب
والجامع المانع وهو أنفس
اسم الخطاب قيل أو تنوعا
لعلم أو ظن يجزم الحد
تصورا تصديقه بالحكم
علم وما قد يقبل التغيرا
وفاسد ان لم يكن مطابقا
وهم وشك قد حواه الذهن
أو ذو تساوي فارع ما يلوح
أمر ضروري وقيل حده
لموجب وقيل غير لائق
أبو المعالي عسر التصويري
قال المحققون جزم العلم
من كثرة الذي به قد اعتلق
يقصد أي من شأنه أن يعلم
خلاف هيئة عليه حصلا

والسهو عن معلومنا الدهولُ قلت وفي نسياننا يزولُ

﴿مسئلة﴾

الحسنُ المأذون فيه واجبا . ومستعجبا ومباحا آيا
 قيل كذا فعل سوى المكفّر بما نُهى عنه القبيح عرّف
 فداخل في ذا خلاف الاولى قال امام الحرمين قولا
 لا يوصف المكروه بالقبيح كلاً ولا بالحسن الملبح

﴿مسئلة﴾

ما جاز أن يُترك ليس واجبا . وجلُّ أهلِ الفقه مالَ ذاهبا
 الى وجوب الصوم حال العذر على مريضٍ حائضٍ ذي سفر
 وقيل هذا دون الاولين قال الامام أحد الشهرين
 عليه واللفظُ مردّدُ الخلاف ثم هل المندوب مأمورٌ بخلاف
 وفي الاصح لم يكن مكلفاً بفعله كذا المباح قد وفا
 من أجل هذا كان تكليفُ الوري إلزامهم ما فيه كلفةٌ ترى
 لا طلب المذكورُ خلف ما جنح الباقلانيُّ له ثم الاصح
 أن المباح ليس جنس ما يجب وأنه من حيث هو ما طلب
 والخلف لفظي فان المرعي وصفُ الاباحة بحكم شرعي
 فانه نسخُ الوجوب إذ يجي يبقى الجواز يعني انتفاء الحرج
 وقيل يبقى بعده الاباحة وقيل الاستعجاب للرجاحه

قلت رأى الحجة انه قلب لما عليه كان قبل أن يجب

﴿مسئلة﴾

الامر بالواحد من أشياء قد أوجب فردا لا بعينه فقد
وقيل كلاً بواحد يحط وقيل بالعين وبالغير سقط
وقيل ما يختاره المطالب فان أتى بالكل قيل الواجب
أفضلها وان بترك الكل آل ف قيل إنه على أدنى الخصال
تحريم فرد لا بعينه عقل جوازه خلفاً لرأى المعتزل
والتخير ترى ذى تفرغه وقيل لم ترد بذلك اللفه

﴿مسئلة﴾

فرض الكفاية مهم يقصد حصوله من فاعل ما يوجد
وظنه الاستاذ والجوينى ونجده يفضل فرض العين
وهو على البعض كما الامام سام لا الكل خلف الجبل والشيخ الامام
ومهم ذا البعض فى المختار وقيل بل معين للبارى
وقيل من قام به وقد وضع تعيينه عند الشروع فى الاصح
قلت الاصح أن ذا لا يطرد سنة ذى كفرضا فيما عهد

﴿مسئلة﴾

جميع وقت ظهرنا جوازا ونحوه وقت أداء جازا
وليس واجبا على المؤخر عزم امثال ذان رأى الاكثر

قلت وقد صحح فيه النووي وجوب ذا العزم اذاً فهو القوي
وقيل الاول وقيل الآخر وما على هذين ينهى ظاهر
والحنفي ما به الا اذا اتصل منه والا آخر له احتمال
لكن لدى تقديم الكرخي بقا تكليفه لا آخر الوقت انقا
فان يزل بعد فعلا ما فعل قات أبو اسحاق عنه قد نقل
اطلاقه كحزبه لكن على ما عايناه اطلاقه قد حملا
ومن يؤخر مع ظن الموت عص فان يعيش ويوف فالجمهور نص
على الاداء لا القضا كالقاضين أعني أبا بكر مع القاضي حسين
ومع ظنه البقا الصحيح لا يعصى خلاف ما كعج مهلا

﴿مسئلة﴾

ما لا يتم واجب قد أطلقا الا به المقدور أوجب مطلقا
كالا كثيرين ثالث الشقاق إن سبياً كالنار للاحراق
أبو المعالي شرطه الشرعيا لا ما يرى عقلياً أو عادياً
فترك ما حرّم لو تمذرا الا يترك الغير واجبا يرى
أو تختلط عرس بغيرها فتين حرم كنسي طالق من زوجتين

﴿مسئلة﴾

مطلق أمر كرهاً ما تناولا خلاف رأي الحنفى فحاولا
بطل صلاة الزمن المكروه ولو ترى كراهة التنزيه

أما الذي توحيده بالذات
 في نحو مغصوب فقال المعظم
 وقيل بل يثاب والقاضي ذهب
 ثم وأحمد فافهما معا
 أت بواجب خلافا لأبي
 قال إمام الحرمين مرتبك
 مع انقطاع جبل تكليف وضيق
 وساقط على جريح أن حصل
 قبل البقا وقيل في انتقال
 لا حكم فيه موضح الاشكال
 بجهتين جاء كالصلاة
 فيه تصحح والثواب يحرم
 والفخر للبطل ويسقط الطلب
 وخارج من أرض غصب مقلما
 هاشم القائل بل بما أبي
 في ورطة العصيان يعني مشتبك
 من مانع النهي وذامعني دقيق
 مكث يمت وكفوه أن انتقل
 مخير قال أبو المعالي
 يلقي وقد توقف الغزالي

❖ مسألة ❖

وجوزوا التكليف بالحال
 وابن دقيق العيد والشيخ أبو
 للاعتزال غير ما قد امتنع
 والآمدى وأهل الاعتزال من
 وابن الجويني كونه قصدا طلب
 والمذهب الحق وقوع الممتنع
 أي مطلقا ومنع الغزالي
 حامد والاكثر ممن ينسب
 لعلمه جل بأن ليس يقع
 بغداد ما للذات منعه زكن
 أي لا ورود نفس صيغة الطلب
 بالغير لا للذات فامنع ما منع

❖ مسألة ❖

حصول شرط الشيء شرعا ما اشترط
 في صحة التكليف جل من ضبط

في الكافرين كلفوا الفروعا مفروضة وصححوا الوقوعا
 خلفا لرأي الاسفرائيني أبي حامد والاكثر من منتسب
 للحنفي مطلقا والجاعل ذا في الاوامر فقط والقائل
 في ذي ارتداد دون الاصل يلقي وخصص الشيخ الامام الخلفا
 فيما جرى خطاب تكليف وما اليه من خطاب وضع اتقى
 لا في الجنائيات ولا الاتلاف واثّر العقود وهو الواقف

﴿مسئلة﴾

لم يك تكليف سوى بفعل فعندنا في نحو لا تصل
 بالكف كلف أي بالانتهاء وفاق ما الشيخ الامام رائ
 وقيل فعل الضد قوم كلفا بعدم الصلاة أي بالانتفا
 وقيل قصد الترك فيه يشترط قلت نعم ليس أجره فقط
 والامر عند الجزم للفعل سري تعلقا من قبل أن يباشرا
 بعد دخول وقته الزاما وقبل أن يدخل ذا اعلاما
 ويستمر حالة المباشرة في مذهب الاكثر ممن باشرو
 قال امام الحرميين ينقطع وهو فيه للغزالي تبع
 وقال قوم لم يكن تعلقا الا لذيها وهو قول حقا
 فاللوم قبلها على التلبس بكفه المنهى فافهم وقس

﴿مسئلة﴾

يصح تكليف واثّر طلبه يعلم في الصحيح المأمور به

مع علم أمر كذا الذي أمر في الأظهر انتفاء شرط اعتبار
 لصحة الإيقاع عند وقته كصم غداً مع علم سبق موته
 على غدير خلفاً لذي اعتزال وابن الجويني أبي المعالي
 قلت على مقابل الأظهر قد جرى اتفاقهم فقطما يعتقد
 ومع جهل أمر بالاتفا فباتفاق أنه قد كفا

﴿ خاتمة ﴾

الحكم قد يعلق بالذي اتصل به على الترتيب أو على البدل
 فيحرم الجمع لدي الحالين أو يباح أو يسن فأرجع ما رجعوا

﴿ الكتاب الأول في الكتاب ومباحث الأقوال ﴾

كتابنا القرآن والمعنى هنا تكلم من ربنا نبينا
 طه للاعجاز ببعضه وله تعبداً تتلوا ومنه البسملة
 أول كل سورة لا التوبة على الصحيح اذ أتت مكتوبة
 لا ما بأحد أتى على الأصح قلت ووجه هذا الخلاف ما أوضح
 اذ إنما الخلاف في الحجية والسبع عن تواتر مروية
 وقيل إلا ما الأداء ناله كالمدة والتخفيف والامالة
 قال أبو شامة والذوقاً فيه من الألفاظ خلف القراء
 وبالشذوذ لم يجزان يُقرا وذا الصحيح ما تبعدى العشرة
 خلاف ما للشيخ الإمام اعتقداً والبعوى وقيل ما السبع عدا

أما سلوك مسالك الآحاد به فهو الصحيح لوجود نسبه
وامنع ورود مهمل في السنة وفي الكتاب مكذب الحشوية
وما به يعني سوى ما أنباء بلا دليل مكذبا للمرجئة
هل البيان واجب في مجمل نالها الاصح ان للعمل
والحق انه دليل النقل قد يجدي اليقين بقرائن انعقد
* المنطوق والمفهوم *

منطوقنا معنى عليه اللفظ دل في موضع النطق فنص إن بذل
معنى سواء فيه ان يلوحا وظاهر ان يحتمل مرجوحا
ما جزء معناه بجزئه بدا مركبا سمة وما لا مفردا
إفادة اللفظ لمعنى طابقه في وضعه دلالة المطابقة
وجزئه تضمننا يسام واللازم الذهني له التزام
وذين للعقل السبب والسابقة لفظية لكونها المطابقة
ان صدق منطوق أو الصبح اقتضى اضرار شيء فدلالة اقتضا
وحيث لم تقتضه (١) العبارة مالم يكن قصد فدى اشاره
مفهومنا لا فيه ذا ان وافقه في حكمه المنطوق فالموافقه
فحوى الخطاب حيث أولى واذا ساوى فلحن (٢) قيل لا يرى كذا (٣)
قلت وذا الاكثرين ينبغي والخلف في تسمية وأما
في الاحتجاج فالوفاق قد زعوا فالشافعي والامامان رأوا

(١) أي محل النطق (٢) لحن الخطاب (٣) مساو

أن دلالة لذا قيسيه (١) وقيل لا بل أنها لفظية
 فالجمعة (٢) السياق والقرائن تفهنا والآمدى يقارن
 وهي (٣) مجازاً طلق الأخص في أعمه وقيل نقل العرفي (٤)
 وإن يخالفه فذا المخالفه وشرطه الذي استمر إليه
 ماترك المسكوت من كالهائب (٥) ولا جرى المذكور بجرى الغالب
 وقد نفي الثاني أبو المعالي (٦) أو جهله (٧) بحكمه أو غيره
 والمقتضى المذكور لا يمنع من مما اقتضى تخصيصه بذكره
 بل قيل معروض المزيده عمة قياس (٨) مسكوت بمنطوق زكن
 جاً (٩) صفة كالغنم التي قيدت وقيل بالاجماع ان يعمة
 لا نحو في السائم حسب في الاصح بلفظ سوم قدمت أو أخرت
 ثم هل المنفى معلوف (١١) الغنم قلت الامام (١٢) أول القولين قد
 وعلة ظرف وحال وعدد منها وشرط غاية حصراً عقد
 الا انما فصل الضمير خبراً تقديم معمول واعلى ما جرى

-
- (١) أى قياسيه (٢) يعنى الغزالي (٣) أى دلالة (٤) حقيقة عرفية
 (٥) أى من مثل الخائف (٦) يعنى امام الحرمين (٧) أى الخطاب
 (٨) أى فى الحكم (٩) أى مفهوم المخالفة (١٠) أى نحو فى السائمة
 زكاة (١١) وهو غير السائمة (١٢) يعنى الرازي

من المخالفة مفهومٌ يلي إلا كما في لافقي إلا على
ثم الذي قد قيل منطوق (١) على ما سيحيى بيانه مفصلاً

﴿مسئلة﴾

مفهومٌ خلف حجةً إلا اللقب
وقيل معنى لقباً (٢) رأى يفي
فابن خويزمنداد عدّ قائله (٣)
وأنكر النعمان كلاً مسجلاً (٤)
وأنكر الشيخ الامام (٥) غير ما
فابن الجويني صفة ما ناسبت
قلت وفي حجية الموافقه
أى لغة وقيل للشرع انتسب
بالحجة الدقاق ثم الصير في
وفرقة أيضاً من الحنابله
وقوم الخبر حسب عطلا
به لسان الشرع قد تكلم
طوائف العدد حسب أنكرت
أبدى الانام كلهم موافقه

﴿مسئلة﴾

قد قيل في الغاية منطوقٌ علا
فصفة قد ناسبت ذا المدد
فعدد فسبق معمول لخاص
وخالف ابن الحاجب البيان
والاختصاص الحصر والشيخ الامام
والحق مفهوم له الشرط تلاً
فطلق الصفة غير العدد
قول البياني يفيد الاختصاص
وبعد الشيخ أبو حيان
يقول ليس الحصر بل نوع اهتمام

(١) بالاشارة (٢) أى اسم جامد علم أو اسم جنس (٣) أى قال
حجبية مفهوم اللقب (٤) أى انشاء أو خبراً (٥) والد صاحب الأصل

(مسئلة)

الآمدى وأبو حيان لا يفيد حصراً إنما أى مسجلا
 وحجة فالكيا والرازي وشيخنا الامام والشيرازى
 تفيد ههما وقيل نطقا قلت أراد ذا المقال النطقا
 هنا (١) وفي الغاية بالاشارة (٢) فقد بدا أنهما من داره (٣)
 كأنما جرى أنما بالفتح فرع عن المكسور فى الاصح
 ومن هنا ادعى الزمخشري أن هذى تفيد الحصر قلت ذاحسن

(مسئلة)

من جملة الاطاف احداث اللغة لما الضمير قد حوى مبالغه
 أقوى من المثال والاشاره افادة وأيسر العبارة
 وتلك الفاظ المعانى عرفت نقلاً تواتراً وآحاداً وفت
 وباكتساب عقلاً من نقل لا بمجرد اطلاع العقل
 مدلوله نفس اللفظ إما معنى جزئى أو كلى أو فى مبنى
 للفظ لفظ مفرد مستعمل ككلمة لنحو من أو مهمل
 كمثل أقسام حروف المعجم مركب وذا لذىك اقسام
 والوضع جعل اللفظ يعطى المعنى وشرط عباد به لا يعنى

(١) أى فى انما (٢) أى ولو كان المنطوق بالاشارة (٣) أى من
 دائرة المنطوق لا المفهوم

إذ عنده لا بد من مناسبة في اللفظ للمعنى الذي قد صاحبه
 فقول يعني ان هذى الحاملة وقيل يعني أنها تكفيه في
 قلت الصحيح منهما ذا الثاني فاللفظ الخارجى لا للذهنى
 وشيخنا الامام بل للمعنى ولم يكن لكل معنى معتبر
 والمحكم المتضح المعنى قل عليه بعض الاصفياء قد يُطلع
 لما خفي من المعاني الآ كسبى الحال تقول الحركة
 على حصول الوضع للمشاكله (١) اعطاء معناه عن الوضع وفي
 حكماء عن عباد الاصفهاني يوضع خلفاً لامام الفن
 من حيث هو من غير أن يعنى لفظ نعم لكل ما (٢) له افتقر
 بعلم ما تشابه اختص العلى الفخر لفظ شاع ليس يوضع
 على الخواص الراجعين عقلاً معنى عرى الجسم اقتضى تحركه

﴿مسئلة﴾

قال ابن فورك وجهه ورالسلف ان اللغات ذات توقيف سلف
 علمها الله بوحى أو خلق ذا الصوت أو علماً ضرورياً رزق
 قلت كقول شيخنا الحلى الظاهر الاول عند العقل
 للاشعري التوقيف أيضاً ينسب وأكثر المعتزلين يذهب
 لكونها ذات اصطلاح عرفت بنحو ما أطفأنا تعرفت
 من الاشارة مع القرائن قال أبو اسحاق الاسفرائنى

(١) أى للمعاني المناسبة (٢) أى معنى

ما احتجج في التعريف توقفي وما إليه لم يحتج فيحتملها (١)
 وقيل عكسه وقد توقفا جم علا والمصطفى أن يؤقفا
 فيه عن القطع وأن الأولاً أعني به التوقيف مظنون العلا

﴿مسئلة﴾

الباقلاني وأبو المعالي والأمدى وكذا الغزالي
 لا تثبت اللغة بالقياس وخالف القوم أبو العباس
 نجل سريج ثمة الشيرازي وابن أبي هريرة والرازي
 وقيل تثبت الحقيقة فقط ولغة القياس تغني من ضبط
 عن قوله محل ذا الخلاف ما لم ير الاستقرار فيه عمما

﴿مسئلة﴾

اللفظ والمعنى ان اتحد كل فان أبي الشرك تصورا فقل
 للفظ جزئي والآخر كلي فتواط ما استوى في الكل
 مشكك لدى تفاوت وان تعددا فتباين يعن
 فان يك المعنى هو الذي اتحد لا اللفظ فهو مترادف بعد
 وعكسه ان كان في الشئيين حقيقة مشترك كالعين
 أولا فذا (٣) في ذا (٤) حقيقة ورد وذا (٥) مجازا مثل معني الأسد
 والعلم اسم لمعين وضع لم يتناول غيره أي لم يشع
 فان يرى التعيين خارجيا فالشخص قل والجنس فه ذهنيّا

(١) أي التوقيف والاصطلاح (٣) لفظ (٤) معنى أصل (٥) معنى ثاني

وان لماهيته من حيث هي يوضع فباسم الجنس حقاسمه

﴿مسئلة﴾

الاشتقاق ردّ لفظ جازا معنى الى لفظ ولو مجازا
 لنسبة بينهما في المعنى وفي الاصول من حروف المبني
 وعنده لا 'بد' من تغيير في لفظ ما اشتق ولو تقديري
 وجاء مختصاً وذا اطراد كلفظي القارورة وعادي (١)
 من لم يقم وصف به ما اشتق له من لفظه اسم خالف المعترله
 ومن بناهم مقال الكلي ان الخليل ذابح للنجل
 وهو ابنه اسماعيل في ماصحها مع اختلاف بينهم هل ذبحا
 فان يقم ذو اسم فالاشتقاق ضع حتما وفيما ليس ذا اسم امتنع
 واشترط الجلل لكون المبني حقيقة بقاء أصل المعنى
 ان يك ممكن البقا وان لم فآخر الاجزاء كالمكلم (٢)
 والثالث الوقف ومن هنا قل حقيقة في الحال اسم الفاعل
 معنى به حال التلبس فقد لا النطق خلف ما القرافي اعتقد
 وقيل ان على المحل دخلا وصف وجودي ينافي (٣) الأول
 لم 'بسم' بالأول بالاجماع حقا وقد نحاه الآمدي فليعتمد
 فالفخر مع أتباعه له استند وليس في المشتق اشعار عرف به خصوصية ذات انصف

(١) أي اسم الفاعل (٢) أي حال التلبس (٣) أي يناقض

* مسألة *

وقوع ذي ترادف تحققا ثعلب وابن فارس لا مطلقا
والفخر لا الاسما التي تعود للشرع ثم الحد والمحدود
ونحو لفظ حسن مع بسن عن الترادف عريا في الاحسن
والحق ذا التابع يعطى تقويه والردف عن ردف بني للتسويه
ان لم يكن تعبد باللفظ تم وخالف الرازي بمنع منه عم
وصاحب المنهاج^(١) والهندي مما فيما اذا من لغتين وقما

* مسألة *

واقع المشترك البلخي لا وثعلب والابهرى مسجلا
وخص قوم بالقران المنعا وقيل والحديث أيضا جمعا
وقيل واجب وقيل ممتنع والفخر بل بين النقيضين منع

* مسألة *

اطلاقه في معنيه جازا معا يصح لغة مجازا
والشافعي والقاضي والمعتزل حقيقة رأوه زاد الاول^(٢)
وظاهر في ذين حيث عدما قرينة فليحمان عليهما
والباقلاني جاء عنه محمل لكن عليهما احتياطا يحمل
قال أبو الحسين والغزالي يصح أن يراد في المقال

(١) منهاج الوصول في الاصول (٢) شافعي

لا تنة في لغة وقيل بل
 وجمع هذا باعتبار معنيه
 وفي المجاز والحقيقة الخلاف
 ومن هنا نحو افعلوا الخير شمل
 وقيل للقدر الذي يجوز ان
 يشتركا وهكذا المجازان
 في النفي لا الاثبات جازا العمل
 أكثرهم ان ساغ مبنى عليه
 خلفا لما للباقلاني من خلاف
 ندبا وواجبا وقيل ذا يحمل
 يشتركا وهكذا المجازان

﴿مسئلة﴾

حقيقة لفظ بوضع أول
 للغة عرفاء وشرع تنى
 قوم لغوا شرعية امكانها
 وقال قوم وقعت ذى مسجلا
 للامدى توقف قد وقعا
 ولغى الحاجبي والشيرازي
 أى دون دينيته والشرعى
 وهو على المباح والمندوب
 مجاز اللفظ لدى انطلاقة
 فبان حتم الوضع قبل الحال
 وهو الذى اختير قليل مسجلا
 وواقع ذا خلف الاسناد مما
 مستعمل الى ثلاث فصل
 ووقع الاولتان جزما
 وابن القشير والقاضى بل وجدانها
 وفرقة نعم سوى الايمان لا
 واختار وفقا للامامين معا
 وقوع فرعية الامتياز
 ما^(١) لم يند سماه غير الشرعى
 يطلق قلت مثل ذى الوجوب
 ثانية في الوضع عن علاقته
 وهو اتفاق دون الاستعمال
 والمرضى نعم سوى المصدر لا
 الفارسي فطلقا قد منعا

والظاهريّ في كتابِ سنةٍ واعدلَ له لِثَقَلِ الحقيقةِ
أوقبِحِها أو جهلِها أو كان ذا بلاغةٍ أو شهرةٍ أو غيرَ ذا
وليس غالبا على اللغات قد شدَّ فتى جني ولا لمعتمد
حيثُ الحقيقةُ عن الامكانِ خلتِ بخلافِ مذهب النعمانِ
وهو والنقلُ خلافُ الاصلِ وفوقَ الاشتراكِ عند الحملِ
قيلَ فللاضمارِ فاقا حملا ومنهما التخصيصُ فيه أولا
بالشكلِ أو وصفٍ بدّا قديدي أو باعتبارِ ما يؤل قطعاً
أو غالبا لا نادرا والضد مرارا النقصانِ ثم الزيد
كلّ لبعضٍ لسببٍ سبب عكسهما تعلق بذي نسب
في الاشتقاقِ ثم الاستعداد قلت وفي الحروفِ قرب بادي
وتلحق الاسناد في المعروف وجاء في الافعالِ والحروفِ
وافقت في ذا النقشوان وابنا عبد السلام قلت وهو الاسنا
أما الامامُ الحرف مطلقا منع والفعل والمشتق الا بالتبع
وليس في الاعلامِ خلف الحجّة فيما للمح صفة توجه
بصحة النفي المجاز يستبين ويتبادر السوى لولا القرين
وقد حتم الطرد والطريقه في جمعه مخالف الحقيقة
يوقف على المسمي اللذ تبع لزوم قيد وضعه للممتنع
ثم اشتراط السمع قالوا مصطفى في نوعه والآمدى توقفا

لفظ سوى الاعلام فاه العرب به بوضع غيرهم معرب
وليس في القرآن وفق المعظم وابن جرير والامام الاعظم
(مسئلة)

اللفظ ذو حقيقة أو ذو مجاز أو باعتبارين كلا الوصفين جاز
وقبل الاستعمال منتف كلاً ذين على عرف المخاطب احتملا
ففي خطاب الشرع معنى شرعي لان هذا عرفه والمرعى
من بعد عرف ثم اللغوى للامدى والحجة الخلف روى
في المثبت الشرعى قال المجمل والنفي ذاك اللغوى ذا يحمل
وفي مجاز راجح تعارض حقيقة بالضد ثالث الرضى
ذا مجمل ثبوت حكم في الحساب يمكن كونه مراداً من خطاب
لكن مجازاً لا يدل أنه مراده الخطاب بقبينه
على حقيقة له خلفاً لما لمذهب الكرخى والبصرى اتهم

(مسئلة)

كناية لفظ قد استعمال في معناه والمراد لازم وفي
فهى حقيقة فان لم يرد معناه بل قالاً بلزوم قد
عن لازم فهو مجاز ثم حدد تعريض المعمل في معناه قد
لوح بالغير وبالحقيقة يسمى الذى يكون ذو طريقه

(الحروف)

إذن يقول سيبويه للجواب مع الجزاء والشاوين أجب

بداءاً الفارسيُّ غالباً
أو قسمت للشك للتخيير
وقربت كذا الحريري ادعى
أي حرف تفسير ندامن يعمد
وان تشدد فسمي مستفهما
ونعتاً أو حالاً على الكمال دل
إذا اسم ماض ظرفاً أو مفعولاً
مضافاً اسم زمن له وضع
معللاً حرفاً وقيل ظرفاً
إذا الفعلا حرف وفاق السالك
زنجشري الزجاج بل ظرف زمان
ظرفاً للاستقبال جا والشرط جر
الباء للإصاق جا للتعديه
وسبب وبدل مقابله
وجاء مع وعن وفي وكل
كذابها التبويض وفق الأصمعي
بل حرف عطف والاضراب عرض
يدسني كغير أو من أجل
على الصحيح فيهما وبأدي

إن جاء شرطاً زائداً وسالماً
كالواو بل أي وللتخيير
كليت شعري سلماً أو ودعاً
أو من توسط دنا تردّد
به وشرطاً فما وموصولاً كما
ووصلة إلى ندا ما فيه أل
به منه كذا أتى بديلاً
ولمستقبل وقت في الأصح
مفاجئاً وفاق عمرو ياني
في مذهب الاخفش وابن مالك
مبّر مع ابن عصفور مكان
أي غالباً للحال والماضي ندر
والاستعانة كباء التسميه
وقسم وأكدوا بالناقله
وعلة وغاية مثل الى
والفارسي وابن مالك وهي
ابطالا أو تحوُّلاً الى بغرض
ثم لعطف شركة ومهل
قبله ذالها بالخلف للعبادي

حتى انتهاء غالبا وعمله
 رب لتكثير وتقليل . ولم
 على الاصح انها اسم تلقى
 يفيد الاستعلاء ومعنى مع وعن
 وجاء تقيلا وزيدا أما
 فالعطف ترتيبه يبدى معقبا
 في جاء للظرف وللمصاحبه
 مؤكدا موافقا معنى على
 كي حرف تعليل ومثل أن وفا
 كل سمي يفيد الاستغراق في
 أعنى بذا المعرف المجموع مع
 اللام للتعليل واستحقاق او
 ولاختصاص قسم عقبى عجب
 وأكدت وبلغت ومثل في
 لولا اقتضى في اسمية ان امتنع
 وفي المضارعة تخصيص حمجا
 لو حرف شرط في المضى وقد يقع
 عند وقوع غيره والذي شاع
 لمحض ربط الشلو بين نفى

وجاء يستثنى به في قله
 تخص واحدة خلاف من زعم
 مرادفا فوق وشاعت حرقا
 وفي ومن والبا ولكن فيه عن
 علا الفتى يعلو ففعل حتما
 بحسب الحال ويبدى سببا
 تعليل التعويض والمناسبه
 وفا وباء وكذا معنى الى
 كجد لكي تعد من أهل الوفا
 أفراد ما نكر والمعرف
 أجزاء مفرد معرف يقع
 ملك وتمليك وشبهه رأوا
 تعدية توكيد سلب ما سلب
 من عن الي عند على بعد تنفى
 جوابه لكون شرطه وقع
 والماضى توبيخا وما للنفى جا
 مستقبلا عمر ولما كان يقع
 بغيره حرف امتناع لامتناع
 ومصطفى الشيخ الامام مصطفى

ان اقتضى امتناع ما وليه وكونه مستلزما تاليه
 ثم احتم انتفاء تال لآما ان لم يكن ما يخلف المقدما
 مثاله لو كان فيها الى فسدتا وان سوى يخلف فلا
 كقولنا لشبح لو جملا كان لكان حيوانا مثالا
 وحيث لم أثبت الاولى كالاثر لو لم يخف سم أو مساو كالخبر
 لو لم تكن ربيبة ما حلت او أدون في المثال ضمن الاصل لو
 اخوة النسب تلتقى لما حلت لما من الرضاع حرما
 قلت صواب ذا المثال عكسه لانه لو لم يخف لم نفسه
 ولتن ولتقليل آتي
 ان حرف نفي نصب استقبال مؤكدا وأبدا نفي المثال
 خلفا لمن زعمه وللدعا وفق ابن عصفور ففيه ذا ادعا
 ما اسمية حرفية خذ أولى نكرة قد وصفت موصولا
 تعجب استفهم وشرطا آتية ووقية وغيرها والثانية
 كذا انقساما مصدرية كما قد جئت أجزيه بما قد انما
 بعمل وبسواه تنفي زادت بكف وبغير كف
 من لا ابتداء غالبا وبدل بعض بها أيضا وبين عال
 والفصل تنصيص العموم كالي والبا وعن وفي وعند وعلى
 من الذي بالفتح اسم قد وفت شرطية نكرة قد وصفت
 موصولة وأفهم أبو على نكرة تمت وليس بجلى

هل حرف تصديق لا يجاب فلا
 الواو تعطى مطلق الجمع
 الامر نفس لفظه حقيقه
 لا الفعل قيل في المحل المشترك
 وقيل بين الاولين والصفه
 هو اقتضاء فعل غير كف
 فقد علو مع الاستعلاء اغفر
 وأهل الاعتزال والسمعاني
 كذا فتي الصباغ والشيرازي
 والآمدى مع فتي الحاجب عن
 يراد باللفظ دلالة الطلب
 والامر عندنا سوى الاراده
 تصور وما له انفى تلاً
 وقيل بالترتيب والمعيه
 في الصيغه المخصوصه الطريقه
 وقيل بين الاولين مشترك
 والشان والشئ وحد معرفه
 عليه دل غير نحو كف
 وقيل بل كلاهما فيه اعتبار
 اعتبروا الاول دون الثاني
 وعكس البصرى ذا والرازي
 أبى على وابنه اعتبار أن
 وطلب ثم بديهي النسب
 خلافا لما المعتزلى أراد

﴿مسئله﴾

اختلاف القائل بالنفس هل
 فليل للوقف وقيل الاشتراك
 جال للوجوب النذب تهديد معا
 تسخير تأديب امتنان انذار
 تعويض التعجب الاخبار
 تعجيز التمنى والاكرام
 للامر لفظ خصه الشيخ حظل
 والخلف في صيغه افعل كدراك
 اباحة ارشاد الاذن الدعاء
 قصد امثال لاهانة اختصار
 تكذيب المشورة اعتبار
 تكوين التسوية الانعام

حقيقة في الأول الجدل اعتقد لغة شرعاً حجبى خلف ورد
 وقيل ثان ما تريدى المشترك بينهما وقيل ذا وذا اشترك
 وفيهما القاضى مع الغزالي والآمدى وقفوا عن تالى
 وقيل فيها وفى الاباحه وقيل فى التهديد والثلاثة
 وعابد الجبار الاعتزالى موضوعه لقصد الامثال
 والابهرى الحتم أمر الرب أمر النبى مبتدأ للندب
 وقيل بين الخمسة الاثام وقيل بين الخمسة الأحكام
 وقل وفاق ابن الجوينى وأبى حامد ذا حقيقة فى الطلب
 ذى الجزم فى اللغة ثم ان حصل بها من الشارع أوجب العمل
 هل قبل بحث واجب ان يُعتقد منه الوجوب خلف عام قد ورد
 فان تلا الحظر الامام أولح من بعد الاستئذان فالفعل يُبَح
 قال أبو الطيب والشيرازى والسمعنى والامام الرازى
 قلت عليه الجزم للوجوب فا (١) وابن الجوينى منه قد توقفا
 والنهى من بعد الوجوب المعظم حنظل وقيل بل بكره يحكم
 قيل مبيح قيل للوجوب كف عن سابق وابن الجوينى وقف

﴿مسئلة﴾

الأمر جا لطلب الماهية ليس لتكرار مولا للمرّة
 والمرّة أنسب لضرورة امثال وقيل مدلوله الاستاذ قال

(١) أي رجع

والقزويني السكرار يعطى مطلقاً وقيل ان كان بشرط علقاً
أو صفة وقيل بالتوقف قلت فقل جا لواحد خفي
وقيل بل مشترك فيوقف الى قرينة لعرف تصرف
قل معلقاً بغير الشرط كذا ولا للفور خلف رهط
قل لفور أو لعزم قل بل مشترك أى بين فور ومهل
قلت وقيل بل واحد جهل توقف ومن يبادر تمتثل
خلفا لمن منعه ومن وقف قلت اتفاقاً بامثال اتصف
﴿مسئلة﴾

الأمر الأول يقول الرازي وعابد الجبار والشيرازي
يستلزم القضا وقال الاكثر بل للقضا بأمر جديد يحضر
قلت آبا بكر عني وقد روي في الشيرازي وفاقه للاكثر
ثم الأصح أن الاتيان بما يؤمر للاجزاء فيه استلزما
وأن مر بالضرب مابه أمر وان أمراً بلفظ ذا وعمر
يدخله وان مأموراً قبل نيابة الا لمانع عقل
﴿مسئلة﴾

الشيخ والقاضي الامر النفسى بواحد معين للحسين
نهى يرى عن ضده الوجودى فقم يري فيها عن القعود
والقاضي عنه انه تضمنه والامدى كالامام استحسنه
وعابد الجبار مع أبي الحسين والحجة اقنى امام الحرمين

فصرّحاً بلا ولا قوم نعم لكن في أمر بإيجاب حكم
لفظيه لا عينه قطعاً ولا ضمنه على الأصح مُسْجَلاً
والنهي قيل فيه بالصدّ أمر قطعاً وقيل بالخلاف اللّذِمَرِ
قلت وقيل لا فلا خلف كما به فقي الحاجب نقلاً جزماً
(مسئلة)

أمران غير متعاقبين أو بمتخالفين غير أن رأوا
وان تعاقبا بهما تماثلاً وما أتى تكرار ما الأمر جلا
ولم يكن عطفاً فقل بهما يعمل قلت ذا أجلّ منهما
وقيل تأكيد وقيل يوقف والارجح التأسيس فيما يعطف
وقيل تأكيد فان ذا شرفا بالعاد قدّمه والآ فقفا
قلت الصواب الجزم بالتأسيس في عطف اذا رجحان ضد ينفي
فان أتى التكرار فيما سبقا فالثان تأكيد وفاقاً مطلقاً
والنهي حدّ باقتضاء كف عن فعل شيء لا بنحو كف
صيعته أتت بجُرْمَةٍ معاً كراهة ارشاد واليأس الدّعا
ويقتضى الدوام ما لم يلتقى قيد عداه وقيل مطلقاً
بيان عاقبه مع احتقار قلت وللتهديد والاخبار
ارادة امثال التأمين تذكير الالهانة التطمين
وفي ارادة وفي التحريم ما بيانه في الامر قد تقدما
وقد يرى عن واحد وعن عدد جمعا وفرقا جميعاً انقد

مثل مخير الحرام التفرقة ما بين نعليه الزنا مع سرقة
مطلق نهى الحظر للفساد فإ ونهى تنزيه كذا في المصطفى
شرعا وقيل لغة وقيل يقوم معناه له دليلا
فيما عدا المعاملات مطلقا وفي معاملات ان تحققا
قال فتي عبد السلام واحتمل أيضا رجوعه إلى أمر دخل
أولاً لازم وفاق ما الجل ضبط والفخر والحجة في الشك فقط
فان الخارج كذا التطهر بالغصب لم يفده عند الاكثر
وقال أحمد يفيد مستجلا ولفظه حقيقة وان خلا
عن الفساد لدليل لحقا والحنفي لا يفيد مطلقا
بل الذي بعينه النهى قضى ما شرع الفساد فيه عرضا
قال ومنه لوصفه بنى يفيد صحة وقيل ان نفي
عنه القبول صحح وقيل بل نفي القبول عنه للفساد دل
قلت اذ ان ينف للعصيان فالأول الاقوى والا الثاني
ونفي الاجزا يشبه نفي المعاد الى القبول قيل أولى بالفساد

(العام)

العام لفظ جاء للصالح له مستغرق من غير حصر دخله
ثم الصحيح ان تحته دخل نادرة وغير مقصود أهل
وان هذا بالجاز قد يلم وهو اتفاقا من عوارض الكلم
قيل ومن عوارض المعاني وقيل ذا في الداخل الازهان

يقال للمعنى أعم واللفظ عام مدلوله كلية أعنى يرام
 بالحكم فيه كل فرد ناسقه في السلب والاثبات بالمطابقة
 وليس كليا ولا كلا عرض دلالة له على أصل الغرض
 كما عزى للشافعي قطعية قلت ولا خلف بذى القضية
 وكل فرد خاصة ظنية وذا لنا وقيل بل قطعية
 أكثر من للحنفية انتهى عموم أشخاص يراه استلزما
 عموم أحوال وأزمان بقاع ومذهب الشيخ الامام ذا مراعاة

مسئلة

كل مع الذى التى أى وما ومن متى وأين ثم حينما
 ونحوها تعم فى المنصوص حقيقة وقيل للخصوص
 وقيل شركة وقيل توقف جمع بأل اضافة معرف
 بعم ما لم يك عهد حقا بالخلف لابن أبى على مطلقا
 ولا بن أبى محمد اذا احتمل عهد محل مفرد كذا جعل
 والفخر لا مطلق الغزالي كشيخه لا ما من التأخالى
 واحده زاد وقد تميزا بوحدة فما عموم أحرزا
 قلت المضاف عم كالحلى كاعط مالى ولد المالى
 نكرة فى النفى للعموم بالوضع جا وقيل بالازوم
 وذا لدى الشيخ الامام بصطفي قلت ومنسوب لحزب الحنفى
 تفيده نصا متى تنفى بلا تبرئة كقول لا حول ولا

قلت كذا ان حزت للنفيه
أو نفيها مثل غريب مطبق
كلفظ شيء ظاهر فيما عدا
قلت وفي معرض الامتنان
وقد يعم اللفظ عرفاً مثلاً
كأن يرتب على وصف يقوم
ثم الأصح ان جمعا منكرًا
جمع ثلاث لاثنًا وجازا
تعميم عام عم مدحاً ثم ذم
وثالث يعم مطلقاً وعم
ولا أكلت في القوى قبل وان
لا المقتضى ولا الذي قد عطفنا
قلت عبارة الكثير ان في
ومثبت الفعل ونحو في السفر
معلقاً بعلة لفظاً نعم
وانه الترك الاستفصال
وان نحو أيها النبي لا
وان نحو أيها الناس شمل
ثالثه التفصيل ثم انه

بمن كان يوجد من حرفيه
أو بالقليل والكثير يصدق
هذا كلاً ذو باطل مُسَاعِدًا
والشرط كاعف ان أذاك جاني
حرمت امهاتكم أو عقلاً
حكم والاستثناء معيار العموم
ليس بعام ثم ان اندراً
اطلاقه في واحد مجازاً
ان لم يُعارض عام آخر ثم
شبيه لا يستويان في الأتم
اكت قلت ان هذا لم يهن
على الذي عمومهُ قد عرفنا
مفيد تخصيص خلاف الحق
قد كان يجمع ولا الذي حضر
عم قياساً خلف من ذاك زعم
نزل ما العموم في المقال
يشمل أمة النبي مُسَجَلًا
نبينا وان بقل قد اتصل
يعم عبداً كافراً وانه

لا يتناول سوى الموجود بدون من يعقب في الوجود
وأن من حين تفي شرطه تناول الاناث في القضية
وأن جمعا كالمثني سائرا لا تدخل الاناث فيه ظاهرا
فانما الخطاب للواحد ما يعدوه قيل عادة قد عمما
وانه خطاب ذكر سنة أهل الكتاب ماسرى للأمة
وانه مخاطب داخل في ضمن عموم من خطابه في
ان كان سيق خبرا لا أمرا قلت كذا الامر كما قد مرّا
وان جمعا لاسم جنس حرّا بمن كن أموالهم اذ يقرأ
من بعد خذ يقضى بأن يستغرقا أنواعها والآمدى تعوقا

﴿التخصيص﴾

قصر الذي يعمّ بما شمله في بعضه التخصيص والتقابل له
حكم يكون ثابتا لدى عدد والحق انه يجوز للأحد
ان لم يكن أنى بلفظ جمع وان يكن فلا قل الجمع
وقيل مطلقا ومنع المطلق شدّ وقيل المنع الا ان بقى
ما ليس محصورا وقيل إلا أن يبق منه ما يدانى الاصلاح
والعام ذو خص مراد حتما عمومته تناولا لا حكما
وما به الخصوص يُعنى لم يرد كلى استعمال في جزء فقد
لاجل ذا كان مجازا قطعنا والأول الاشبه فيه يُرعى
وفاق ما الشيخ الامام ينتخب والفقها حقيقة قلت نسب

للشافعي والجلّ ممن يقتفى به وقال الراز أعنى الحنفى
 ان كان باق غير محصور عقل قوم اذا خص بما لا يستقل
 أبو المعالى ذا حقيقة مجاز ان باعتبارين هماما اللفظ حاز
 تناولاً مع اقتصار ضيقا والا كثرون بل مجاز مطلقا
 وقيل ان يُثبتن منه نصا وقيل ان بغير لفظ خصّا
 ﴿المخصص﴾

الجلّ حجة مخصصة رأى وقيل ان عنه العموم أنبا
 وقيل حيث بيمين وضع تخصيصه قلت وذا هو الاصح
 وقيل فى مخصص بمنفصل قلت صوابه هنا بمنصل
 وقيل فى أقل جمع حقّا وقيل غير حجة ذا مطلقا
 قلت وذا الخلف الذى قد حازا يخص من بعده مجازا
 أما الذى بعده حقيقة فحجة قطعا يرى طريقه
 ويتمسك بذى العموم فى حياة طه قبل بحث المقتفى
 عن المخصص كذا بعد الوفا خلفا لما نجل سريج اصطفى
 ثم كفى فى البحث ظن العدم خلفا لما للباقلانى ينتمى
 قلت عن الحجة جا توسط فقال إنما الذى يشترط
 هنا اعتقاد جازم وتسكن بالانتفاء النفس وهو أحسن
 ﴿المخصص﴾

قسمان ما خص قسم متصل وهو الى خمسة أقسام يصل

البدء الاستثنا وذا أن يخرججا
بنحو الآ من يكون قد جلا
بحسب العادة حتما وصلا
وقيل عام قيل بل أتى الأبد
وعن عطا وحسن في المجلس
وقيل ما لم ينتقل الى كلام
وقيل بل كلام ربنا وسع
ثالثها ذا متواطى ما قفنا
قلت ومطوياته ليس استثنا
ثم الاصح وفق نجل الحاجب
بعشرة إلا ثلاثا العشر
ثم ثلاث أخرجت فأسندنا
قيل له ذكرنا وقال الاكثر
والباقلاني قال معنى ذين
مركب ومفرد وقد لفا
قيل كذا الاكثر قيل والسوا
وقيل لم يستثن عقد من عدد
وهو من المنفى اثباتا يفي
وذات تعداد اذا تعاطفت

ما كان في طي الكلام مدرجا
أصل التكلم وقيل مستجلا
عن ابن عباس لشهر فصلا
وابن جبير ثلث عام الأمد
مجاهد لسنتين ينتهي
وقيل ان كان نواه في الكلام
جوازه فحسب أما المنقطع
مشترك خامسها قد وقفنا
هو مجاز فيه وهو الأسنى
أن مراد الغير من مخاطب
أى باعتبار عدد أفراد حصر
للباق تقديره وكان مسندا
سبع والآ للمراد تظهر
قد جاء وضعا بازاء اسمين
مستغرق خلف شذوذا سوغا
وقيل ان صراحة عددا حوى
وقيل مطلقا فأول ما ورد
وعكسه خلفا لرأى المنفى
فهى على الاول قد ترادفت

والكل اذ لا عطف كلاً علقه
 في جمل تعاطفت ذا يرجع
 وقيل إن سبق الجميع لغرض
 والفخر كالنعمان قال ما سلك
 وقيل يوقف وأما ما التحق
 أما القرآن بين جملتين في
 في غيره وللنساوي المزي
 والشرط ثانيها وذافي العرف ما
 وما وجوده وجوداً عدماً
 وهو كالاستثنا اتصالاً وأحق
 وجائز على الوفاق أن يرد
 الا وفاق من في الاستثنا منع
 عوداً وان أتت فان توسطت
 قلت الذي يقوى اختصاص السابقة
 ما لم ير المعمول فيما لحقاً
 والرابع الغاية كالاستثنا جرى
 بعد عموم لو أدام الربط
 أما كحتى مطلع الفجر فذا
 جب الاصابع من الاولى الى
 بما تلا ما لم يكن مستغرة
 لكل تفريقاً وقيل يجمع
 وقيل إن بالواو عطفها عرض
 سوى الاخيرة وقيل مشترك
 بفردات فهو بالكل أحق
 لفظ بحكم بالتساوي لا بني
 مثل أبي يوسف منه يجتنى
 عدمه العدم منه لزماً
 بحسب الذات نرى مستلزماً
 بالعود للكل على القول الاحق
 قد أخرج الا كثر قلت لم يرد
 والثالث الصفة كالاستثنا وقع
 فالمصطفى اختصاصها بما تلت
 لجمال بالجملة الملاصقة
 ضمير معمول لما قد سبقا
 في العود والمراد غاية ترى
 بها لعمها كحتى يعطو
 أنى لتحقيق العموم وكذا
 ابهامه الخامس عدّ بدلاً

بعض. وذا الاكثر عنه أضربا
 والثاني من قسميه رب الفصل
 خلف شدوذوا بن ادريس منع
 وفي الاصح خص قرآن بما
 وهو بما تواترت قلت بلا
 وجاز تخصيص الكتاب الاعظم
 ثالثا ان ذا بقاطع جرى
 ومذهب الكرخي ان بما انفصل
 قلت وفي تخصيص ذا لذات
 وبالقياس. والامام ذا نفى
 قلت فقي سريج القائل ذا
 عيسى اذا لم يك قبل طارقا
 قوم اذا لم يك أصله وجد
 كرخيهم اذا لا بذى انفصال
 قلت وقطعي القياس ثبتا
 كذا دليل للخطاب قد وفا
 وان يقر في الاصح قلت في
 في عطف أفراد الذي عم على
 بعض ومذهب الذي روي وان
 ولهم الشيخ الامام صوباً
 يجوز تخصيص بحس عقل
 الاسم والخلف الى اللفظ رجع
 منه وسنة بكل منهما
 خلف اذا قولية ذي يجتلي
 بخبر الواحد عند المعظم
 تخصيصه قبل وعكسه أرى
 خص وللقاضي توقف حصل
 تواتر هذا الخلاف يأتي
 أي مطلقاً أبو علي ذا خفا
 أبو علي كالامام نبذا
 مخصص غير القياس مطلقاً
 مخصصاً من العموم المنعقد
 خص توقف أبو المعالي
 مخصصاً جزماً وبالفحوى أتى
 على الاصح ثم فعل المصطفى
 عمل آمة النبي ثم اصطفى
 ما خص أو رجوع مضمراً الى
 كان صحابياً وذ كرا البعض من

أفراد ما عَم لا يَخَصص قلت وقد يأنى هذا مَخَصص
 بأن يُرى المفهوم منه يعتمد وأنّ عادة بترك ما يعد
 من جملة الأمور تخصّيص متى أقرها النبي أو الإجماع تا
 وأن ذا العموم لن يقتصرًا على الذي اعتيد ولا الذي ورّا
 بل ينتهى لأجله ما قد مضى من عادة وأن نحو قد قضى
 للعجار بالشفعة لم يعم وفاق ما للأكثرين ينتهى

﴿مسئلة﴾

يقفو جواب عدم استقلالاً عموماً أو خصوصاً السؤالا
 والمستقل فالأخص جازان أمكن أن يعرف منه المستكن
 وما يساوى واضح والاكثر قلت ومنه الشافى يعتبر
 فى عام على خصوص سبب جاء العموم لأخصوص السبب
 فان قرينة لتعميم نصب فذاك أخرى ثم صورة السبب
 قطعية الدخول عند الاكثر فلا تخص باجتهاد النظر
 ظنية الشيخ الامام ذى اعتقد يقرب منها قال خاص قد ورد
 فى رسم آيات القرآن صاحبه تال حوى العموم المناسبه

﴿مسئلة﴾

الخاص ان عن عمل تربصاً نسخ ماعم والآ خصصاً
 وقيل ان تقارنا تعارضاً فى قدره كالنص خصصاً عارضاً

أبو المعالي مع حزب الحنفى العالم ذو التأخير ناسخاً بئى
والوقف عند الجهل اذ كل سقط وان يرى العموم من وجه فقط
فليطلب الترجيح كما ينصر الحنفى نسخ المؤخر
(المطلق والمقيد)

مطلقنا هو الذى دل على ماهية من غير قيد دخلا
والآمدى والحاجبى زعماء لوحدة شاعت أتى توهماء
* نكرة فأمرنا بمطلق ماهية قالاً بجزئى لقي
وليس شيئاً قيل بل بكل جزئى وقيل الاذن فيه يجلى
قلت وفيما صاحب الاصل ذكر من اعتراضه عليهما نظر
اذ مورد الامرين لفظ النكرة واذان ينكران ماذا اعتبره
(مسئلة)

هذان كالعالم وضده وزد أنهما حكمهما ان يتعد
وموجب وأثبتا وقد حصل مؤخر اذ والقيد عن وقت العمل
* بمطلق فناسخ والا أوجب لمطلق عليه حملاً
وقيل هذا ناسخ حيث تلا قيل على المطلق ضد حملاً
فى نفى ذين من مفهوم أقام قيده به وذى خاص وعام
وحيث ذا أمر وذا نهى وقى قيد بضد صفة ما اطلقاً
وأن يكونا مختلفا فى الموجب عند أبى حنيفة الحمل أبى
وقيل يحمل هنا لفظاً فقد والشافعى بل قياساً قلت قد

صحيح هذا الآمدى والاكثر
 وفي اتحاد موجب مع اختلاف
 ومنهم الامام وهو اظهر
 حكمهما نزل على هذا الخلاف
 قلت وفي اختلاف ذين حكما
 وموجبا لاحل يلقي جزما
 قيد بن قدتنا فيا المطلق صد
 ان لم يكن أولى قياسا بالأحد
 ﴿الظاهر والمؤول﴾

الظاهر المعطى دلالة تظن
 فان لما دل فصحيح اولما
 تأويله حمل على مرجوح ظن
 ظن دليلا بفساده آحكما
 أولا لشيء لعب ان يسما
 مما نأى تأويل أمسك أربما
 على ابتدئ ستين مسكينا على
 ستين مدّا ايما انثى خلا
 نكاحها عن الولي على اللقي
 في صغر ورق أو كتابة
 ولا صيام للذي ما يتا
 على القضا والنذر جاء مثبتا
 ذكاة بحتن ذكاة أمه
 بأنه التشبيه معنى نظمه
 على بيان مصرف قد أبهما
 فالصدقات تلو لفظ انما
 وقول من ذارحم ملك حوى
 على الاصول والفروع لاسوى
 وسارق البيضة حين رجعوا
 الى الحديد وبلال يشفع
 أذانه على اذانه جعل
 شفعنا لما ابن مكتوم فعل

﴿المجمل﴾

المجمل الذى أتى وما اتضح
 دلالة وليس منه فى الاصح
 آية سرقة ونحو حرمت
 عليكم امهاتكم اذ عمت

كذا المسخو بروسكم ولا نكاح
 رُفِعَ عَنْ أُمِّي انْخِطَا فَنِي
 وَأَمَّا الْأَجْمَالُ فِي كَالْقُرْءِ
 وَقَوْلُ أَوْ يَعْفُوا كَذَا إِلَّا نَمَا
 وَالرَّاسِخُونَ وَالْحَدِيثُ الْمَتَّبِعُ
 زَيْدٌ طَيْبٌ مَاهِرٌ الثَّلَاثَةُ
 وَسَنَةٌ عَلَى الْأَصَحِّ وَالْقَوِي
 وَقَدْ مَضَى فَإِنْ يَكُنْ قَدْ أَعْوَزَا
 أَوْ الْمَسْمُومُ اللَّغْوِي أَوْ مَجْمَلُ
 وَاخْتِيرَ أَنْ اللَّفْظُ ذُو يَسْتَعْمَلُ
 لِمَعْنِيَيْنِ لَيْسَ ذَلِكَ الْأَوَّلُ
 وَإِنْ يَكُنْ أَحَدُ ذَيْنِ مَعْمَلَا

﴿البيان﴾

أَخْرَاجَ مَا فِي حِيزِ الْأَشْكَالِ
 وَلَمْ يَجِبْ بِالِاتِّفَاقِ إِلَّا
 جَوَازُهُ فَعَمَلًا وَأَنْ مَا يَظُنُّ
 مَقْدَمًا وَإِنْ جَهِلْنَا الْعَيْنَ مِنْ
 يَخْتَلَفَانَا كَأَنْ طَوَافِينَ ابْتَكَرَ
 فَالْقَوْلُ ثُمَّ فَعَلَهُ نَدْبًا جَرَى
 إِلَى الْجَلَا بَيَانُ ذِي الْأَجْمَالِ
 كَمَا أُرِيدَ فَهَمُّهُ وَالْإِعْلَى
 يُبَيِّنُ الْمَعْلُومَ مِنْ هَذَا وَإِنْ
 قَوْلُ وَفَعَلَ الْمُبِينُ وَإِنْ
 مِنْ بَعْدِ حِجٍّ وَبِوَاحِدٍ أَمْرُ
 أَوْ وَاجِبًا قُدِّمَ أَوْ تَأَخَّرَا

قال أبو الحسين بل ما سبقا مبين مثل الذين اتفقا

﴿مسئلة﴾

فان يجوز للوقت جاز ووقع	تأخير ذا عن وقت فعل لم يقع
بين ظاهرا معه أم عندما	عند الجماهير سواء كان ما
وهو الذي جاء بظاهر جلي	ثالثها المنع لغير الجميل
يجوز في الذي بظاهر علا	رابعها تأخير الاجمالي لا
خامسها في غير نسخ امتنع	لا ذى اشتراك أو تواط فيقع
تأخير نسخ سادس الخلاف	وقيل جاز باتفاق وافي
قلت القران الفخر ذا اخراجه	تأخير تبليغ لوقت الحاجة
فانه يجوز ألا يعلم	من خلفهم والفور فيه حتما
لذا ولا بانه مخصص	من في الوجود ان ذا المخصص
خلاف في الجواز فيما عقلا	وقيل المخصص السمي ولا

﴿النسخ﴾

في النسخ واختر رفع حكم شرعي	تردد بين بيان رفع
نسخ وقول الفخران من سقط	جا بخطاب ليس بالعقل انضبط
مزيف ولا باجماع طمى	رجلاه ينسخ بالحجا غسلاهما
لنسخ وجاز فيما يحسن	نعم يخالفهم تضمن
والحكم والواحد منهما فقط	نسخ لبعض الذكر ان نظم سقط
والنسخ بالقرآن للقرآن	والفعل قبل زمن الامكان

وسنة وهو بها أيضا رُفِعَ
والحق لم يقع بغير ما أتى
يقع بسنة بقرآن يؤم
عاضدة تبدى توافقهما
نالتها متى يكن جليا
وعلة نصت وجاز في العلى
وشرط ناسخ قياس بجلى
وفق الامام وخلاف الامدى
كهكسها على القوى والنسخ به
مستلزم في النسخ قلت ان تى
فهو مع التكرار فيها ناقضا
وجائز أن تنسخ المخالفه
لا الاصل دونها على الاقوى ولا
ولو بصيغة قضاء أو خبر
كابدا صوموا صياما حتما
كالصوم فرض مستمرا بدا
ونسخ اخبار بايجاب خبر
وقيل جاز ان يكن مستقبلا
والنسخ بالاثقل أو بلا بدل

وقيل بالاحاد نسخه منع
تواترا قال ابن ادريس متى
أوذى بقرآن فلا سنة ضم
وجاز بالقياس فى قول سما
رابعها إن عاصر النبيا
نسخ القياس فى زمان الرسل
ان جاقياسا أن يكون أجلى
ونسخ فحوى دون أصل الواردى
والجل كل قاصد لصاحبه
عين التى قيل الاولى مرت
ترجيحه الماضى فقال المرتضى
ولو بدون أصلها ذا الفه
نسخ بها ونسخ الانشا مسجلا
أو قيد تأيد ونحوه حضر
كذا خلافا لفتى الحاجب ما
اذا بهذا اللفظ الانشا قصدا
تقيضه لانسخ مدلول الخبر
قلت وبعض قد أجاز مسجلا
لكن وفاق الشافعى ذاما حصل

* مسألة *

رأى وقوع النسخ كل مسلم
 فقل خلف فلفظ يُدلى
 يزول حكم فرعهِ وكلاً
 ومنع الحجة نسخاً قد شمل
 وجوب معرفة ربنا منع
 وقيل تبليغ النبي نسخاً أتى
 وقيل تثبت بمعنى تشتغل
 أما زيادة على نص يفي
 مثاره هل رفعت ثم إلى
 أعنى من الأقوال مع ما بينا
 خلاف نقص بزوال الخلف من
 قلت الوفاق أن نسخه وقع
 وذاك تخصيص را أبو مسلم
 واختير أن عند نسخ الأصل
 شرعى يُرى للانتساخ أهلاً
 كل التكليف ومن لنا اعتزل
 نسخاً وبالإجماع هذا ما وقع
 اختير أن فى حقنا ما ثبتنا
 ذمنا أى لا بمعنى تمثيل
 ليست بنسخ خلف رأى الخلفى
 ذا المأخذ العود بما قد فصلاً
 من الفروع ثم كاللذ عينا
 عبادة أو شرطها الذى زكن
 وإنما الخلاف هل لها رفع

* خاتمة *

تعين الناسخ ان بعد طراً
 اجماع أو قول النبي ذا رافع
 أو نصه على خلاف الأول
 ولم يؤثر ان يوافق أحد
 أو وضع إحدى الآيتين من ورا
 وطرق علم أنه تأخر
 أو بعد أو كنت نهيت واقع
 أو قول راو وذا لهذا قد ولى
 نصي الأصل كونه بعد ورد
 فى الرسم والراوى هدهاه أخر

وقوله ذا ناسخ لا الناسخ خلقا لما عن زاعمها راسخ

(الكتاب الثاني في السنة)

السنة أقوال وأفعال النبي	والانبياء عصموا . مما أبي
لا يفعلونه كبيرة ولا	صغيرة عمدا وسهوا مسجلا
وفق عياض نمت الشهرستى	ثم الامام الشيخ واسفرائنى
فيستحيل أن يقر الهادى	شخصا من الناس على فساد
سكوته ولو سوى مستبشر	بالفعل مطلقا وقيل لا حرى
بغيره انكار وقيل ماعدا	ذا الكفر أى ولو منافقا عدا
وقيل الا معلنا للباطل	دل على جوازه للفاعل
كذا لغيره خلاف القاضى	وفعله انف خطرة للماضى
وكرهه لندرة وما رأوا	جيلة أو لبيان جاء أو
مخصصا به فواضح وفى	ما بين شرع وجبلى خفى
كالجج راكبا تردد وما	سواه ان مقصده قد علما
فمثله لامة على الاصح	بالنص أو تسوية مما وضع
يعلم أو كان يانا قد جلا	أو امثالا للذى دل على
وجوب أو نذب أو الاباحة	خص الوجوب قائم الامارة
مثل الصلاة بالأذانين تقع	وكونه لولا وجوبه امتنع
والنذب قصد قرينة تجردا	وذا فشا وان جهلنا المقصدا
فلا وجوب قيل للنذب ينى	قيل الاباحة وقيل بل قف

في كمالها والاوليين مُسجلاً
والقول والفعل اذا تعارضاه
فان به خص انسخن بما قفا
فان بنا فلا تعارضن انجلا
اذا دليل دلتنا على اثنا
فالثالث الاصح بالقول العمل
يقدم الفعل أو القول أحق
لا ان يكن رب الشمول ظهرا
وفيها ان قصد قربة جلا
مع مقتضى تكرير ما القول اقتضى
فان جهات الثالث الاقوى قفا
فيه وفيها نسخ ثان أولا
فان يكن تاريخ ذين التبا
وان لنا وللذي قد شمل
له والامة مثل ما سبق
في حقه فالفعل تخصيص جرى

✽ الكلام في الاخبار ✽

مركب الاخبار إما مهمل
وليس بالاموضوع أو مستعمل
ثم الكلام ما حوى من الكلام
وذو اعتزال قال في اللسان
طورا وذا اختيار وطورا مشترك
ان طلباً وضعاً يفد بسم ما
وما لتحصيل لها أو كف
ولو من النظر أو ممن سهل
صدقا وكذبا فهو تنبيه حضر
بالمنع من تعريفه بعض حكم
ذالا كما الفخر يرى محصل
واختيار انه اربوضع يحصل
مفيد اسناد لذاته ايم
حقيقة والاشعري النفساني
وبحثنا فيما اللسان قد سلك
لذكر ماهية استفهاما
عنها بأمر وينهى تلف
وحيث لم فما أتى وما احتمال
وما احتمال احدهما هو الخبر
كالعلم والوجود أيضا والمعدم

وقد يقال ان الانشا ما يحى
والخبر الذى خلاف ذا ركب
ولا يحول عنهما اذا انضبط
وتقبل بالواسطة الجاحظ فا
أولا طباق مع ذين خالطه
وغيره الصدق مطابقة ما
مطابق الخارج أولا والكذب
والراغب الصدق لذي محضارق
والكذب المحض الذى قد عدما
وما لفقد واحد فقط عرف
والحكم بالنسبة مدلول الخبر
هذا القرائى والآلم برأ
ومورد الصدق وكذب ما حوى
كالضرب فى المسالم بن سالم
من ثم قال مالك وبعضنا
توكيله تعطى فقط والأسنى

بلفظه مدلوله فى الخارج
أى ماله خارج صدق أو كذب
مطابق لخارج أولا فقط
مطابق مع اعتقاد وانتفا
فالثان فيهما يعد واسطه
حوى اعتقاد من به تكلم
عدمها فالساذج الوسط نسب
ما خارجا مع ركب عقد طابقا
منه مطابقة كل منهما
فيهما بجهتين متصف
كالخبر لا ثبوتها كما اعتبر
شئ من الاخبار كذبا وافترا
من نسبة ضمنها ليس سوا
ضرب لا بنوة المسالم
شهادة بأكمل من يخصنا
اعطاؤها النسبة أيضا ضمننا

﴿مسئلة﴾

خبرنا اما بكذبه جزم
أو نظرا وكذب كل انبا
كما خلافه ضرورة علم
أوهم باطلا وتأويلا أبى

أو كان راويه الذي قد أما
 وسبب الوضع افترا نسي غلط
 بكذبه على الصحيح قطعا
 بنفير معجز أو التعبد بق
 قد تقبوا عنه فلم يوجد لدى
 وخبر الاتحاد الدواعي ناهضة
 أو صدقه كخبر الصادق مع
 تواتر المعنى أو اللفظ وذا
 من عدد تحيل عادة البشر
 والعلم آية اجتماع ما شرط
 وفق الصحابي وله القاضي جرح
 في الحجة القاضي عداه وقف
 وقيل الاثنا عشر والعشرون
 ثلاثمائة وبضعة عشر
 هدى ولا ان لا يضمهم بلد
 قال الامامان كما الكبي جرى
 بل قال ذا العلم ضروريا ارى
 بأنه فيه توقف على
 لا انه مفتقر الى نظر
 تمت ان عن درك حس أخبروا

نقص منه ما يزيل الوها
 أو غيرها قلت الثلاثة فقط
 خبر من رسالة قد ادعي
 من صادق وما أولو التدقيق
 رواته وبعض ما عن أحمد
 به تواترا بخلاف الرفضه
 بعض الذي يعزى لطله المتبع
 نبا بما الحس له جا مأخذا
 أن يتواطوا على كذب الخبر
 له وما أربعة فيها ضبط
 وما عليها زاد مطلقا صلح
 أبو سعيد الاقل الضعف
 وقيل الاربعون والسبعون
 ثم الاصح ليس فيه يعتبر
 وان علمه ضروريا بعد
 بل نظري قلت الامام الفخر
 والآخران النظري فسرا
 مقدمات حاصلات تجتلي
 عقيه والآمدى الوقف نظر
 فهو والا فاعتبر ما اعتبروا

في كل دور والقوى الثالث أن
 متفق ولقرائن ألف
 فيحصل العلم لزيد لا عمر
 ليس دليل صدقه الثالث دل
 كذا بقاء خبر توفر
 خلاف زیدی وافتراق النبلا
 خلنا لفرقة فان المخبرا
 فلم يكذب واحد منهم ولا
 من طمع أو خوف أمر يحذر
 بمسمع من النبي وما حصل
 وقيل ان كان لدنيا جلا
 مظنون صدق خبر الواحد ما
 بمستفيض وهو ما قد شاع عن
 واثنان أدناه وقيل الادنى

علما له لكثرة العدد عن
 زادت على شروطه قد يختلف
 وأن الإجماع على وفق الخبر
 ان قبلوه مأخذا لما حصل
 على فساد دواع تظهر
 ما بين محتج ومن تأولا
 في الجهم بالبادي لهم اذا جرى
 شئ على سكوتهم قد حملا
 صدق قطعا وكذا من يخبر
 شئ على تقريره الكذب حمل
 والمتأخرون ظنا مسجلا
 دون تواتر ومنه ما انتهى
 أصل وقد يسمى بمشهور اذن
 ثلاثة قلت وقيل الاسنى

﴿مسئلة﴾

بخبر الواحد ما العلم حصل
 والا كثرون أطلقوا لا أحمد
 ونجل فورك والاستاذ بلي
 الا اذا قرينة بها اتصل
 بلي اذا المخبر عدلا يوجد
 بالمستفيض النظري حصلا

﴿مسئلة﴾

يجب أن يعمل في الفتوى وفي شهادة به بإجماع وفي

وسائر الدينى كذا فقيلا
 عقلا وعند بعض ذى الظاهر لا
 قوم يبدء نصب هذا خطا
 والمالكي فى المنافى ما جرى
 والحنفى ما به البلوى اعم
 قلت اذا تأخرت أو يُجهل
 أو عارض القياس والثالث فى
 علته بالنص قد فاق الخبر
 والوفق ان ظنا وإلا اعتمادا
 أبو على لا بد فيه من عدد
 وقال عنه عابد الجبار فى
 زنا بدون أربع لا يكتفى

﴿مسئلة﴾

المصطفى وفق وفق السمعان
 أن مقال الاصل للفرع كذب
 لاجل ذا لو فى شهادة هما
 وان تردد وفرع يجزم
 واقبل مزيد العدل ان لم يجلى
 فالثالث الوقف ورابع متى
 لا يغفلون عادة لم تقبل
 ان كان من سواء ليس يغفل
 خلف ذوى تأخر الا زمان
 لا يسقط المروى الذى له نسب
 يجتمعان لم ترد منها
 فذاك أولى وعليه المعظم
 علم اتحاد مجلس والآ
 كان سواء مثلهم عما آتى
 واختير وفق السمعنى أن يُحْظَلِ
 أو قد توفرت دواعى تنقل

قلت الذي عن ابن ادريس انجلا
 فان ير الساكت في الضبط أشد
 على طريق قبيلت تعارضا
 كراوين ان يزيد أغيرا
 بالخلف للبصري ولو كل أحد
 قلت عني والاتحاد نقلا
 ولو رواه مسندا فارسا
 كزائد وحذف بعض الخبر
 الا اذا بالبعض الآخر اعتلق
 مروية بواحد من محليه
 لشيوخ شيراز توقف مسك
 فان على خلاف باد حملا
 وقيل ان صار الى رب الخلفا

﴿مسئلة﴾

يُرَدُّ مجنون وذو كفر صرح
 فان يؤد بالغا ما حملا
 قلت كذا لو مسلما عدلا روى
 واقبل أخا الكذب ابتداء حظه
 داعية لرأيه قلت وذا
 ويقبل الذي من الفقه خلا

أم لا كذا الصبي في القول الاصح
 حال الصبي الجمهور هذا قبلا
 ما سمعا في كفر او فسق حوى
 نالها الامام مالك هدر
 عليه جهم وهو أقوى مأخذا
 خلنا لاهل الرأي فيما يجتلي

مخالفُ القياس وأقبل ناقلًا
وقيل رُدَّ مطلقًا فلمكثرًا
ان وسعت أوقاته استحصّاله
ملكة صدّت عن الكبار
كسرقة اللقمة قلت من مُقل
قلت اجتناب جائز الرذالة
فرُدَّ مستور وهذا من جهل
له سليم كابن فورك قفا
ويجب انكفأنا اذا روى
وحيث باطنا وظاهرا معا
كذا الذي يجهل عينا قلت قد
وانخلف موجود بل اللذ سبقه
فان يرى كالشافعي وصفه
كذا امام الحرمين تبعا
وان يقل لم أنهم فكذا
ومن أتى بالجهل فسقاظن أو
قلت سوى مبتدع كذاب
وفي الكبيرة اضطراب قيل ما
وقيل حدّ قلت يقوى السابق
وقيل ما حدده القرآن أو

فيما سوى الحديث قد تساهلا
وان بأهله اختلاط ندرا
وشرط كل راو العدالة
ومكسب الخسة من صغار
كبيرة عن الحلبي نقل
شرط قبول لامن العدالة
باطنه أبو حنيفة قبل *
وذا امام الحرمين أو قفا
محرمًا الى ظهور ما انزوى
يجهل فردّه عليه أجمعا
أفهم انّ ذا باجماع يرد
من الصلاح ناقل وطرقه
بثقة فالوجه أن لا توقفه *
والصيرفي والخطيب منعا
والذهبي ليس توثيقا اذا
قطع فالاصح عنه قد رَوَوْا
بفساد التأويل كالخطاب
فيه وعيد بالخصوص قدما
بكونه تفصيلهم يوافق *
في جنسه وجوب حد قد رأوا

وشيخنا الامام كاستاذي يرا
 واختير ما أبو المعالي هاهنا
 بقلّة ا كثرات من قد شانه
 قلت الكبيرة فقط ما ضبطا
 كالقتل والزنا وشرب الخمر
 مرقّة غضب يمين تفجر
 قذف عقوق وقطيعة الرحم
 خيانة الكيل ووزن والربا
 تقديم الصلاة والتأخير
 وميتة والكم للشهادة
 ومنعه الزكاة أمن المكر
 كذب على الابي عمداً ضرب
 فطر بشهر الصوم والظهار
 كل الذنوب ونفى الصنائرا
 أبداء وهو كل جرم آذنا
 بدينه ورقّة الديانة *
 بل كل ما عدالة قد أسقطا
 ومطلق المسكر لوطر مسحر
 نسيمة شهادة تزور *
 فرار زحف أكل مال اليم
 وسوء الغلول أن يحاربا *
 عن وقتها والأكل من خنزير
 سعاية ديانة قيادة *
 وياس رحمة الرحيم البر
 لمسلم ظلما وسب صخبي
 ادمانه الصغير بالاصرار

(مسألة)

اخبار احتاج لذي ولايه
 أشهد انشا شيب بالاخبار
 وصيغ العقود انشا لا خبر
 الباقلاني الجرح والتعديل قد
 وقيل في رواية فقط وقيل
 والقاضي يكفي فيها أن يُطلقا
 شهادة خلافه الروايه *
 لا محضُ ذا أو ذا على المختار
 خلف لما أبو حنيفة اعتبر
 أثبت كلاً قول واحد فقد
 لافيهما قلت القوى التفصيل
 وقيل حتم فيها ان ينطقا

وقيل في التعديل قل ذكر السبب
 قلت وهذا الذي عن القاضي ضبط
 واختير في الشاهد أمان روي
 اذا علمنا أن رأى الجارح
 * اما مقالة الامامين كفى
 فذاك رأى الباقلاني إذلا
 وقدم الجارح ان زاد عدد
 كذا اذا تساويا وأن يرى
 هنا ابن شعبان لترجيح طلب
 * عينه الجارح نفيا مقنعا
 وحسنت توبته فقدما
 وحصل التعديل حكم من شرط
 عمل عالم كذا على الاصح
 وليس جرحاً تركنا أن نستند
 وأن يحدد في شهادة الزنا
 في مستحل متعه حد ورد
 بأن بسم شيخه باسم خفي
 بحيث لو يسأل دام سائرا
 مشبها به كاعطا الذهبي
 * عني به الحاكم ما حلا

وعكسه للشافعي قد انتسب
 ومن عزا اليه غيره غلط
 والمصطفى يكفيه اطلاق حوى
 لا يقتضى جرحا بغير قاذح
 اطلاق ذين للذي قد عرفا
 يعتد بالجاهل ذين أصلا
 على معدل باجماع ورد *
 عدد حزب الجارحين أندرا
 قلت اذا معدل نفى سبب
 تمارضا وان يقل قد أقلما
 بذاك شيخا فقها قد جرحما
 عدالة الشاهد بالذي ضبط
 أو من روي له يخص من صلح
 لما روي والحكم بالذي شهد
 وكالنيذ قلت مالك هنا
 وأن يدلس اسم شيخ اعتمد
 وقال نجل السمعاني الا ان نفى
 ولا باعطا شخص اسم آخر
 ما البهقي من كنية ولقب
 بقوله الحافظ أبو عبد الله

ولا بايها الملقى والرحلة * أما مدلس المتون اجرح له
قلت ولم يذكر مدلس السند وهو الذي لشيخ شيخه استند
بموهم منه سماعاً أمكنا * نحو لنا حدث أو أخبرنا *
وليس جرحاً وكذا ان عننا على الأصح قيل مردود هنا
(مسئلة)

من بالني مؤمنا قد اجتمع هو الصحابي الذي قد ارتفع
ولو سوى راوٍ ولو لم يُطل أي بخلاف التابعي مع ذا العلي
وقيل يشترط ذا ان قيل بل فرد وقيل الغزو أو عام كل
ان ادعى الصحبة عدل عاصره يقبل وفاق القاض مع من ناصره
والجل عدل من الصحبة وصل وقيل هم كغيرهم وقيل بل
لقتل عثمان ومن هنا فلا وقيل إلا من علياً قاتلاً
(مسئلة)

مرسلنا قول سوى ذي صحبه قال النبي أو فعل أو ما أشبه
واحتج نعمان به محققا ومالك والآمدى مطلقا
وفرقه ان كان من قد أرسلنا بعد من أئمة النقل اقبلا
أدنى من المسند ان تعتدّه خلفا لقوم والصحیح ردّه
وذا عليه الأكترون منهم الشافعي والقاض قال مسلم
وأهل علم النقل قلت القاض زاد حيث الشافعي راضى
أي مطلقا ردّه فان ذو النقل ذا كان لا يروى سوى عن عدل
كأبى المسيّب اقبلن ومهم بمسند قلت نعم في الحكم

وما كبيرٌ تابعيٌّ أرسله
 لأن يُرجَّحَ كقولِ صاحبِ
 اسنادٍ أو إرسالٍ أو قياسٍ
 كان القويُّ بالمقويِّ حجة
 لا نفس ما أرسل أن يجردا
 ولا دليل غيرهِ فالأظهرُ
 لعارف ولو سوى الصحيحي أن
 هذا مقال الجُلِّ والماوردي
 قلت وقال الخلف في الصحيح فقد
 وقيل أن موجبهِ عاماً وفا
 دون سواء والخطيب إذا اتبع
 وهكذا الرازي أبو بكر حظار
 إذا تقوى بضئيف أهلاً
 أو فعله أو أكثر المذاهب
 عمل عصرٍ نشره في الناس
 وفاق ما للشافعي توجه
 ولا الذي ضم فإن تجرداً
 لأجله يكف عما يُذكر
 يروى بالمعنى الحديث حيث عن
 أن نسي اللفظ بمعنى أدنى
 وفي سواء الجزم بالمنع انعقد
 وقيل باللفظ الذي قد ردفاً
 أما ابن سيرين فمطلقاً منع
 وثعلب وقد عزى لابن عمر

﴿مسئلة﴾

بقول ذي الصحبة قال المصطفى
 خلفاً هنا في شرحه للمختصر
 ثم سمعته نهى أو أمراً
 ثم أمرتاً أو نهيناً أو فرض
 ثم من السنة عند الأكثر
 كنّا معاشر الوري كان الوري
 نمة كنّا عهد طه نفعل
 يُحتج في الصحيح قلت قد نفى
 والخلف موجود كما هنا ذكر
 قلت فذا بلا سمعته جرى
 أو حرم أو رخص خلف المعترض
 فمن فإن هكذا في الاظهر
 عهد النبي يفعلون ما يرى
 فالناس كانوا ولعهد يهمل

قلت فكنا قد فكانوا القطعا في تافه لا يفعلون شرعا

﴿ خاتمة ﴾

مستند الراوى سوى من اصطحب قراءة الشيخ وذى أعلى الرتب
إملاء تحديثاً فذا فالأعلى مسمع شيخ فسماع من تلا
قلت بل الظاهر المماثلة ما بين ذين تمت المناولة
مع الاجازة فذى اذا ترى لذى خصوص في خصوص حصرا
فذى خصوص في عموم ثم ما بالعكس ثم في عموم عما
فلفلان والذى من نسله يجي مناواته من أصله
قلت بضم نحو ذا سماعي لها والا رد بالاجماع
تمت الاعلام فايضا تما وجادة مجردات تنمى
قلت فذى ثم الرواة حاسبه من طرق التحمل المكاتبه
كل من الجزبي ما وردى مع حسين القاضى أبى الشيخ منع
اجازة وقوم التى نعم قال أبو الطيب ما جاء يؤم
من سيحى من نجل زيد واحظلا بالاتفاق من يجي مسجلا
وصيغ الرواية المألوفه صناعة لاهلها معروفه

﴿ الكتاب الثالث في الاجماع ﴾

اجماعنا اتفاق مجتهدنا بعد النبي عصرا على أمر عني
فعلم اختصاصه بالمجتهد وهو اتفاق قال قوم نعتقد
أن وفاقا للعوام يعتبر أى مطلقا قوم نعم فيما اشتهر
عنوا الصديق أن كل الامه قد أجمعت لا لاقتار الجمه

له خلاف الآمدى قلت نسب قوم أصولى فى الفروع اعتبروا وذى هدى فخرج المكفر وعدم اختصاصه أن يفتقر ذا الفسق لكن ذاخلاف المشهر رابعها اذا أبان المأخذها وهو الصحيح الثانى يقدرح الثنا بالغ ذى تواتر يضارع مذهبه سادسها متى بنى اجماع لكن حجة حسب جلا ولكن الاولى اتباع الاكثر فرأى حزب الظاهرى زينا وان معهم تابعيا يجتهد بنى على خلف انقراض العصر مدينة والبيت بيت الفضل والحرمين ثمة المصرين ليس به من حجة معروفة ذو حجة وهو القوى فى الكل تواترا أبو المعالى ذا العدد لما به احتج وذا اختيار فقد سليم ابن فورك بل تشترط

له خلاف الآمدى قلت نسب قوم أصولى فى الفروع اعتبروا وذى عدالة متى ركنا فقر قلت ومقتضى البناء أن يعتبر ثالثها فى حق نفسه خذا وانه لا بد من كل هنا ثالثها ثلاثة والرابع خامسها ان ساغ الاجتهاد فى ذى فى أصول الدين والسابع لا قلت لنا ثامن عنهما عرى وان ما خص صاحب المصطفى وانه عصر النبى لا ينعقد معتبر فان نشا فى الاثر وأن اجماعا أتى عن كل والخلفاء الاربع الشيخين أعنى بتين بصرة وكوفه وأن آحاديه فى النقل وان ما شرط بلوغه لعد وأنه لو لم يكن الا أحد وأنه انقراض عصر ما اشترط

كاحمد انقراض كل العصر أو
 في عامي ونادر الثبوت
 وقيل حيث مهلة وقيل أن
 وان ما شرط تمام في الزمن
 قلت وفرادي انه أيضا معه
 وأن اجماع سوانا ملائم
 وأنه يجي قياسا سالكا
 أو الوقوع مطلقا أو ذي الخلفا
 قول من القولين قبل الخلف قر
 وبعده منهم ففخر حظلا
 قلت بل الفخر المجيز مطلقا
 وقبل جاز لا إن الخلف اسند
 وشارط انقراضهم يجوز
 المنع ان وقت يطل وان أحق
 قلت ولو مات أو ارتد أحد
 أما السكوتي ثالث بوجه
 رابعها بشرط موت الاحيا
 والمروزي أعني أبا اسحق بل
 في شيء استدراكه يفوت
 وآخرون ان يكن حزب سكت
 غالبهم عالمهم خلف وأوا
 وقيل يشترط في السكوتي
 يبق كثير يتواتر قرن
 أبو المعالي شرط منتم لظن
 لا بد من تكرار تلك الواقعة
 ليس بحجة وذا القول الاتم
 خلفا لمانع جواز ذلكا
 وأنه اتفقهم على اقتنا
 جاز ولو ممن وراءهم حضر
 والآمدى أجاز هذا مسجلا
 والآمدى منعه تحققا
 لقاطع قلت وذا عندي أسد
 قطعا وان من غيرهم فلاميز
 تمسك باندر اللذيل حق
 حزبين فالحختار بالباقي انعقد
 ليس باجماع ولكن حجه
 وابن أبي هريرة ان فنيا
 بالعكس قوم ان يكن هذا حصل
 قوم اذا الصحابة السكوت
 أقل والصحيح حجة ثبت

وهـل يقال أجمعوا نزاع لفظي فان نعم اذا اجماع
 حقيقة قد نقلوا تردداً مـثـاره أن سكوتاً جـريـداً
 عن الامارة بسخط ورضي مع بلوغ كلهم وان مضي
 مهلة درك نظر المعتاد عن حكم تكليفي اجتهادي
 قلت ومع تكرر يصاحب وقيل ان تقرر المذهب
 وتلك صورة السكوتي الصادقة هل غلب احتمال الموافقة
 كذا الخلاف في الذي ما انتشرا قلت الامام قال حجة أرى
 فيما به عم ابتلا وهو القوى وأنه قد يعتري في دنيوى
 كمثـل ديني وفي العقلي في ما لم يكن عليه ذا توقف
 قلت كذا في اللغوى كالفا وفا مفيد تعقيب الذي قد عطفنا
 وليس شرطه امام عصا بل شرطه مستند له انتهى
 لان قيد الاجتهاد اعتبر فيه وذا الصحيح فيما ذكرنا

(مسئلة)

وفي الصحيح ممكن وحجه وأنه قطعي توجه
 اعني اذا المعتبرون اتفقوا لا حيث فيه بالخلاف افترقوا
 مثل السكوتي وما قد ندرا مخالف له اذا ما اعتبرنا
 والآمدى والفخرظني مسجلا وخرقه محرم قلت بلى
 ولو للاجتهاد ينمى فعلم تحريم احداث لقول منعدم
 ثالثاً أو مفصل أن يخرقا وقيل ان خارقان مطلقا
 وحل احداث دليل أو رقي تأويل أو علة ان لم يخرق

وقيل لا وانه الردّة لم
 دون اتفاقها على الجهل بما
 على القوى لعدم الخطأ قل
 مسألة على الخطأ قد وطأت
 قلت الكثير منعوا ومذهب
 وان الاجتماع بعد ما انعقد
 وانه ليس له تعارض
 يقع بين قاطعين بل ولا
 وكون الاجتماع على وفق خبر
 بل ذا هو الظاهر ان غيرا فقد
 فقد عزي للشافعي القاضي
 في خبر الواحد أما ما ورد

تجزئ بذى الامة سيما ذا الانتم
 لم تلك فيه كلفت أن تعلموا
 وفي انقسامها لفرقتين كل
 ترهّد مثاره هل أخطأت
 الآمدى الجواز وهو الاقرب
 ضدّه له خلفاً لما البصري اعتقد
 أدلة اذ لا يرى التعارض
 ذى القطع والمظنون حيث حصلاً
 ليس دليل أنه عنه صدر
 قلت لدى البصري له حماسند
 المالكى ذا الخلاف الماضى
 تواتراً فهو له قطعاً سند

﴿خاتمة﴾

جحد لجميع عليه قد علم
 وهكذا منصوص بحكم مشتهر
 فيه خلاف قلت قال النوى
 ولا نكفر جاحد الحكم الخفى

من ديننا ضرورة كفر حتم
 على القوى وغير منصوص شهر
 تكفيره بجحديه وهو القوى
 قطعاً ولو تراه فى النص الوفى

﴿الكتاب الرابع فى القياس﴾

هذا القياس حمل معلوم على
 حكم له فى رأى حامل فان

آخر ان ساواه فى ما عللاً
 خص بما صح أخيره ابن

ذا حجة جافى أمور الدنيا قال الامام باتفاق القنبا
 أما سوى فاختار قوم منعاه رَوَوْهُ عَقْلًا وَابْنُ حَزْمٍ شَرَعًا
 داود ما على الجلى يُحْظَلْ أبو حنيفة القياس يُعْمَلْ *
 فيما عدا الحدود والكفارات وما عدا الرُخْصَ مع تقديرات
 وفي اختيار ابن عبدان أبي وقوم المانع شرطًا سببًا *
 قوم لا ثبات أصول القرب وقوم الجزئي من الخارجى أبى
 أى حيث لانس هنالك ادرك بوقفه مثل ضماننا الدرك
 وآخرون منعوا فى العقل وآخرون فى انتفاء أصل
 قلت الامام منه ذا العلة رد دون الدلالة وذا الرأى اسد
 فى غير عادى وخلقى يُرام وغير اثبات جميع الاحكام
 وغير ما قيس على أصل رمي بالنسخ بالخلاف للمعمم *
 قلت مجىء الخلف فى ذا استبعادا لو قال أصل خص كان أجودا
 نص على العلة ما به أمر ولو بترك خلف ما البصرى اعتبر
 قلت أبو الحسين غير من نقل عنه فتى الحاجب انه انتحل
 ثالثها التفصيل ثم أركان ذا أربعة أولها أصل يَحْتَذَى
 وهو محل الحكم ذو شبه به قيل الدليل قيل حكم مذهبه
 وليس شرطًا ذاك مادل على جواز قيسنا على ما أصلا
 بنوعه أو شخصه ولا اتفاق على وجود علة فيه تساق
 خلفًا لزاعميهما والذ تلا فحكم أصل شرطه ان يحصل
 غير محصل لدى استتباع من القياس قيل والاجماع

وغير ذي تعبد بالقطع
 مأمراً من تجويزنا العقلياً
 وغير فرع حيث ليس للوسط
 قلت وذكره للأولى أغنى
 عن سنن القياس لم يكن عدل
 وكونه أي حكم الأصل ضمه
 وفي الأصح بين خصميه فقط
 فإن يكن بينهما متفقاً
 مركب الأصل سمي أو علة
 هذا الذي رُكِب وصفاً واحتُظِل
 وإن يُسلم علة فجاً دليل
 فإن على الأصل اتفاق ما حصل
 اثبات حكم ثم علة قبل
 أن اشتراط الاتفاق الماضي
 وليس شرطاً عقد اجماع على
 أو أن تنض علة خلفاً لما
 الثالث الفرع محل شبهها
 من شرطه كون تمام العلة
 قطعي وإن ظنية تستبين
 بقيس تفاح على البر بما

قلت امنعن ذا ووزان المنع
 شرعي لدى استلحاقه شرعياً
 جدوى وقيل مطلقاً ذا يشترط
 عن ذكر هذا لاتحاد المعنى
 ولا الدليل حكم فرعه شمل
 عقد اتفاق قيل بين الآمة
 وانه اختلافها لا يشترط
 لكن العائين لم تتفقا
 يمنع خصم أن تحل أصاه
 قبول ذين خلف أهل الجدل
 وجودها أو سلم قام الدليل
 من ذين لكن رام من قد استدل
 على الأصح قلت من هذا عقل
 ليس بسالم من اعتراض
 وجود حكم أصله معللاً
 رأى المربى حيث فرداً حتماً
 وقيل حكم حلّ ذا المشتبه
 فيه فإن قطعية فقل له
 فقل له إذا قياس الأدون
 من جامع الطعم يرى بينهما

والمعارضة في هذا اقبلا
 خلاف حكمه على المختار
 وأنه لا يلزم الايماء
 وكونه ما قام قاطع على
 أو خبر الواحد عند الجدل
 أو حكمه كحكمه فيما قصد
 طاح القياس وجواب المعترض
 وغير منصوص بما الوفاق حاز
 قلت محل الخلاف حيث ما أنى
 ولا بما خالف إذ لا ثمره
 وغير باد قبل حكم الاصل
 ثبوته بالنص جملة شرط
 ولا انتفا آجماع ونص حجة
 قلت وذا لقوله فيما مضى
 الرابع العلة أهل الحق في
 بهذه لا النص خلف الحنفى
 والحجة التأثير عنها حادث
 وقد أتى دافعة أو رافعة
 وصفا حقيقيا جليا قد ورد

بمقتضى لضد أو تقيض لا
 ويُقبل الترجيح في اختيار
 اليه في دليله ابتداء
 خلافه حكما وفاقا يُجتلى
 وكونه مساويا للاصل
 من عين أو جنس فان خلف ووجد
 بالخلف بآبداء اتحاد ما فرض
 خلفا لرأى من دليلين أجاز
 للفرع غير ما لاصل أثبتا
 الا اذا جرب فيه نظره
 والفخر جاز مع دليل قبلى
 قوم وعند الجهم ذالا يشترط
 بالوفق خلف الآمدى والحجة
 وغير منصوص أتى مناقضا
 معرف وحكم الاصل أثبت
 قيل مؤثر بذاته وفى
 من ربنا والآمدى باعث
 فاعلة الامرين أيضا واقعه
 منضبطا أو وصف عرف اطرّد

كذا الاصح لغويا قد أتى
 معلوله أمرا حقيقيا أنتم
 فهو الصواب أو مركبا يرى
 ثالثها الخمس فقط ان يتصل
 بالحكمة على امثال بعثت
 من أجل ذا مانعها وصف يُخل
 وأن تكون ضابطا للحكمة
 وقيل حيث انضبطت وأن لا
 وفق الامام وخلاف الآمدى
 والآمدى هو الذى دام ارتضى
 ومرضى التعليل بالمضاف
 قلت وذا رأى الكلام أما
 وجوزوا التعليل بالاذ ما علم
 فنجل يحيى الحجة الحكم حصل
 قاصرة قوم أبوا والحنفى
 والراجح الجواز فهى جالبة
 ومنع الحاق ولفظ تقويه
 للاجر لما ان لاجلها امثال
 للحكم أو جزأ له مختصا

أو حكم شرع ثالث نعم متى
 قلت بلا قبل متى انطق لانعم
 قد قام من جزأين أو من أكثر
 وشرط الحاق بها أن تشتمل
 وشاهدا لربط حكم صلت
 بحكمة لها وجوديا عقل
 وقيل جاز أن تكون الحكمة
 ذا عدم فى ذى الثبوت يجلى
 قلت الصواب عكس هذا الوارد
 لكن يخص عدما تمحضا
 ومن قبيل العدمى الاضافى
 سواء فهو بالوجودى سعى
 حكمته فان بنفها جزم
 من المظنة ورد أهل الجدل
 ما لم ينص أو باجماع نفي
 فائدة معرفة المناسبة
 للنص والشيخ الامام تيميه
 ولا تعدى عند كونها محل
 أو وصفه اللازم أى ذو خصا

ونرتضي التعليل باسم لقب
 قلت عزى للاكثرين الرازي
 * وذا يرُدّ ما الامام نقلًا
 أما كزان فوافق صحبه
 وجوز الجمهور تعليلا تبع
 والفخر وابن فورك فيما أتت
 أبو المعالي مطلقا هذا أبي
 ثم الصحيح مطلقا قطعا منع
 كجمع ما تناقضا قلت محل
 أما الذي اتحد نوعا واختلف
 وخص أيضا علة شرعية
 وقوع حكيمين معا لعلة
 للقطع والغرم ونفيا مثل ما
 قلت وذان مثل ما في الردّة
 * ثالثها ان سلما تضاددا
 أن لا يرى ثبوتها في النقل
 خلف لفرقة وأن لا تنعطف
 في عودها عليه بالتخصيص لا
 قلت التي تعود بالتعميم قد

كالشيرزي والفخر قال ذا أبي
 سليم المشي على الجواز *
 من اتفاقهم على أن حظلا
 وما كايض فصورى الشبه
 بعلمين وادّعوا أن قد وقع
 منصوصة دون اللواني استنبطت
 شرعا وقيل جاز في التعاقب
 ذا العقل اذ يرى وقوعه امتنع
 ذا الخلف فيما واحد بالشخص حل
 شخصا وفاق في جوازه ائتلف
 فامنع بالاتفاق في عقليه
 اختيار اثباتا كما في السرقة
 في حيضهن لامور حرما
 للقتل والامر الذي قد صدّت
 ومن شروط علة فيما بدا
 أخر عن ثبوت حكم الاصل
 عودا ببطالان على أصل ألف
 تعميمه قولان قد تحصلا
 جازت باجماع من الكل انعقد

* وفقد مستنبطها منافيا
 قبل ولا الفرع وأن لا تُلَفِّي
 ولا على النص حوت لزائد
 ولا أنت مبهمة فيما انجلا
 وصفا مقدرا على ما الفخر أم
 بماله من العموم الساري
 نفى اشتراط ذى الثلاث شرفا
 خلافا رأى الصمحابى القطع
 اما انتفا معارض فمبني
 * به هنا وصفا لعله صلح
 لكنه يؤل مثل الطعم مع
 وفي كتفاح يؤل وائف
 عن فرع الثالث ما لم يفرق
 للمستدل الدفع بالمنع وله
 * وبالمطالبة بالتأثير ثم
 وبيان أن ما عداه قر
 * ولو بظاهر يعم حيث لم
 وقوله الحكم أتى مع انتفا
 معه وصف مستدل مستقل
 عارضها بالأصل قام وافيا
 لنص أو اجماع آت خلفا
 نافاه مقتضاه وفق الآمدى
 مشتركا خلفا لبعضهم ولا
 ولا دليلها لحكم الفرع ضم
 أو بخصوصه على المختار
 قطع بحكم أصلها أن يُنتفى
 بكونها موجودة في الفرع
 على جواز علبين تعنى
 صلاحه غير مناف قد سنع
 كمال بير فالتنافى ما وقع
 تكليف من عارض نفى الوصف
 صريحا أو ابتداء أصل ذا انتفى
 بالقدح في الوصف فيبدى بخلافه
 بشبه ان لم يكن للسبر أم
 بوصف الاستقلال في بعض الصور
 يبد تعرضا لتعميم ألم
 وصفك لم يكف اذا لم يك فا
 وقيل مطلقا وعندى المستدل

هنا قد انقطع جبل حُجَّتِه لعرفه بفقد عكس علته
 وحيث أبدى ذواعتراض ماخلف لمعني سمي تعدد الوضع وكف
 فائدة الالغاء ما لم يُبلغ من قد استدل خلنا بغير أن
 يقول قاصرا أو المعنى رمى بالضعف من مظنة قد سلما
 خلنا لزاعميهما الالغا المحل وقد كفي رجحان وصف المستدل
 تجرياً على منع تعدد رفض وباختلاف حكمة قد يعترض
 ولو مع اتحاد ضابط جمع أصلا وفرعا فيجاب ان وقع
 باسقاطه لذي خصوص جاری في الاصل عن درجة اعتبار
 أما اذا علة منع الربط وجود مانع وفقد الشرط
 فليس لازم وجود المقتضى وفق الامام خلف ما للجل رضى

﴿مسالك العلة﴾

مسالك العلة بدء المنتجى اجماعنا والثاني نص صرّحاً
 * مثل لعل كذا فلسبب ثم من أجل ثم جئت كي يهب
 اذا يجي أو كان ذا ظهور كاللام ذي الظهور فالتقدير
 كلفظ ان كان كذا فبا فنا في لفظ شارع فراو عرفا
 فقها فغير عارف ومنه ان واذا وما مر من الحروف من
 الثالث الائمة والائمة أن يقترن الوصف الذي في اللفظ عن
 وقيل أو مستنبط بحكم ولو يرى مستنبطاً بالفهم
 لو لم يكن أو النظير جائيا علة أضحى الاقتران نائيا

كحكمه بعد سماع وصف
 * لو لم يسقُ علّة لما نفع
 بصفة مع ذكر دين أو أحد
 أو نحو لكن أو منيا كالى
 وصف ومثل منعه أن يرتكب
 والجُلُّ لم يشترطوا أن ناسبه
 هذه بنفس الامر قطعا تشترط
 الرابع السبر مع التقسيم ذا
 ويطل الذي صلاحه انتفى
 ويكف قول المستدل خضت لم
 قلت محل الاكتفا اذا ذكر
 وذا لمن ناظر لا للمجتهد
 فالحصر والابطال ان قطعيا
 وحجة هذا لشخص ينظر
 ثالثها ان يك اجماعا على
 ذا ابن الجوينى رابع للمجتهد
 وان يكن معترض قد أظهرها
 ما كافوا بيانه الاهليه
 والمستدل أبق في استدلاله
 وذكره في الحكم وصفا يلني
 ومثل أن فرق حكى ما وقع
 أو فرق استثناء أو شرط عقد
 ومثل أن يرتب الحكم على
 ما قد يفوت الذى الشرع طلب
 ومضى اليه قات قالوا قاطبه
 فالخلاف بالنسبة للبادى فقط
 أن يحصر الاوصاف فى أصل خذا
 فيتعين الذى تخلفا *
 أجد أو الاصل وداءها العدم
 هذا المقال ثقة اذا نظر
 فهو لظنه لزوما يعتمد
 قطعى والآ عدة ظنيا
 والذى ناظر عدة الاكثر
 تعليل ذاك الحكم قام واقبلا
 فحسب قلت الآمدى ذايعتمد
 وصفا زيادة على ما ذكرنا
 أى انه يصلح للعلية
 حق يرى عجزه عن إبطاله

وقد يرى الوفاق بين ذين على فساد ما عدا وصفين
فيكتفى من مستدله بما أجراه من تردده بينهما
وطرق الإبطال منها يبدى بأن هذا الوصف وصف طردى
ولو بذاك الحكم كالد كوره وضدها فيمن نحا تحريره
وعد منها أيضا ان لا يظهر وجه مناسبة ما قد أهدرا
وبكف قول المستدل خضت ما على المناسبة صبت موهما
فان بعد معترض انتحلا على المناسبة أيضا قد خلا
ليس لمن سبيله استدلال بيانها لانه انتقال
لكن يُرجح سبره أن يُبدية موافقا بحكمه في التعديه
الخامس الاحالة المناسبة ولاسم تخريج المناط آيته
وحدّه تعيين علة بأن أبدى مناسبة ما قد اقترن
مع كونه من القوادح سلم مثاله اسكار خمر وفهم
تحقق استقلاله بالامر من فقد غيره بحكم السبر
أما المناسب فذو افاده لائم فعل العقلاء عادة
وقيل ما أوجب نفعا أو دفع ضرا أبو زيد له رسما وضع
بقوله ما لو على العقول عرض بادرته بالقبول
وقيل وصف ظاهر منضبط من ابتنا لحكم عليه بضبط
في العقل ما يصلح كونه قصدا للشرع من مصلحة أو دفع ضد
فان خفيا أو بلا ضبط نظر ملازم وهو المظنة اعتبار

مقصود شرع الحكم يكتفى إذ ورد
محتملا سوى انتفاؤه رجح
آية لقصد نسل والاصح
دل على جوازہ بالقصر
فان يفت قطعا فقال الحنفى
ميان ما ليس تعبدا جرى
في مشرق من مغربية وما
مثاله استبراء من قد خرجت
ثم المناسب ضرورى وما
كالخلف للدين فنفس فالجبا
وذا به مكمل في الاثر
حاجيه كالبيع والاجاره
كالطفل يحتاج لنحو مرضع
قسمان تحسينيه فواحد
كسلب عبد رتبة الشهاده
مناسب ان ذا اعتبار ألنى
في غير حكم فمؤثر وان
أن رتب الحكم على الوقف ولو
فهو الملائم وان لم يعتبر

يقينا أو ظنا كبيع والقود
كحد خمر ونكاح من نكح
أن بهذين يرى التعليل صح
يجوز مع ترفه للسفر
معتبر فالجل لا وهو الوفي
مثل لحوق نسب الذى يرى
منه حوى تعبدا محتما
عن ملكه وفي المقام وجبت
حاجي فتحسيني الضرورى اتنى
فتنسب فالمال معه العرضا
لحقه حد قليل المسكر
وقد يكون للضرورى تاره
مكمله مثل خيار البيع
ليس له تعارض القواعد
والثانى عارضها كالكتابه
بالنص أو الاجماع عين الوصف
لم يعتبر بدين بل قد كان من
ذا باعتبار الجنس فى الجنس رأوا
فان دليل دل انه هدر

فـلا يـعال بهـ قلت وذا
وحيث لا دليل أصلا مرسلا
وابن الجويني كاد مثله يسير
ورده الاكثر مطلقا ورد
فليس منه مصطلحي قطعي
على اعتباره فحق قطعا
ثم اشتراط قطعه من مذهبه
وقال ان الظن حينما اقترب
يسمى الغريب واتفاقا نبذا
يسمى ومالك نحاه مسجلا
من بعد ما نادى عليه بالنكير
جماعة ذا في العبادات فقد
كفى ضروري للدليل الشرعي
وعده الحجة منه فرعا
للقطع بالقبول لا القول به
من رتبة القطعي فكالمقطع ذهب

(مسئلة)

والمناسبة جاء بخارمه
راجحة أو بالسوى خلافا
لانه في هل بقي مناسبه
السادس الشبه وهو منزله
والمقاضي ذا مناسب بالتبع
قياس علة باجماع فان
والصيرفي ذاب أبي والشيرزي
ونازع القاضي مع الشيرازي
أعلاه قيس غلبة الاشباه
فالشبه الصوري قلت إن ذا
مفسدة قد عارضتها لازمه
للفخر قلت الخلف لفظا وفي
أما امتناع عمل فقاطبه
بين مناسب وطرده منزله
ولاله بصر مع توقع
تعذر ابن ادريس حجة تعن
قلت كذا القاضي أبي والمروزي
قولا الى ابن ادريس هذا العازي
في الحكم والصفة للمضاهي
هو الذي امانا قد نبذا

والفخر قال انما المعتبر
 فيما يظن علة للحكم أو
 الدوران أن يرى حكم يوم
 فقبل لم يفد وقيل جزمي
 وليس يلزم الذي استدلا
 منه اعليته فان يرى
 رجح وصف المستدل التعديه
 ضرر لدى مانع علتين أو
 قلت فلو ناسب وصفه هنا
 الثامن الطرد وذا أن يقترن
 فالجل رده ومن تبعا
 ونوع تقريب قياس الشبه
 وقيل ان قارنه فيما خلا
 والفخر ذي مع كثرة مشهوره
 كرخي يفيد الجدلي لا الناظرا
 وصف يدل ظاهر أن عللا
 عن اعتبار ثم نيط بالاعم
 بتحقيقك المناط ان للعلة
 كحقت النباش سارق بما

كون المشابهة ثم تحضر
 مستلزما لها وسابع رأوا
 قد دار مع وصف وجودا وعدم
 والمصطفى ظني وفاق الجم
 بيان فقد ما يكون أولى
 معترض أظهر وصفا آخر
 وان لهذا الفرع حاز تعديه
 لغيره فروع ترجيح نحو
 فبتقدمه قطعا بعني
 بالحكم وصف لم يناسبه ز كن
 قالوا مناسب قياس المعنى
 والطرد قياسه تحكم بهي
 فرع النزاع فمفيد وعلا
 وقيل يكفي قرنه في صورته
 ناسعها نقح المناط ذا يرى
 ثم اجتهاد لخصوص الوصف لا
 أو جذف الاوصاف الا الدام
 أثبت في فرض نزاع حلت
 تبدى ونخرج المناط قدما

عاشرها إلغاء فارق كما سريّة العبيد تلحقُ إلا ما
 وهو وطردُ دَوْرَانُ ترجع معاً لضرب شبه اذ تُجمع
 للظن في الجملة أى من حجه من غير تعبير لوجه المصلحة
 ﴿ خاتمة ﴾

ليس تأني القيس بالوصف ولا المعجز عن افساد أن يعلل
 دليل عليه على الاصح في تين ثم خذ بيان ما قدح
 ﴿ القوادح ﴾

منها اختلاف الوصف دون الحكم	وفق ابن ادريس ونقضا سم
ذو الرأي غير قاذح وسمى	تخصيص علة وقيل فيما
تكون مستنبطة وقيل بل	عكس وقيل قاذح مالم يحل
لما منع أو فقد شرط والاعم	من فقهاؤنا لهذا القول أم
وقيل مالا كالعرايا اعترضوا	كل المذاهب وذا الفخر ارتضى
قلت وفيه البيضوي تلح	جزما وذا باد وقيل يقدح
فيما أنت حاضرة وقيل في	منصوصة الا بظاهر يفي
عاما ومستنبطة إلا اذا	لما منع أو فقد شرط فانبذا
والآمدى إن بدا التخلف	لما منع أو فقد شرط يؤلف
أويك في معرض الاستثناء	أو ان تكن منصوصة بجائ
لا يقبل التأويل لم يقدح عني	الخلف معنوي لا لفظي بني
خلف فقي الحاجب مما فرعا	تعليل علتين قلت أوقعا

ذا ساهبا اذ انما اذا يعتدل
 خرم المناسبة بالمفسدة
 منع وجود علة أو انتفا
 من استدلال ولدى من اعتبر
 ولا لمعترضه أن يستدل
 ذا الجلل قلت وبه الفخر معا
 ثالثها للآمدى ان لم يرا
 أولى بقدر فله ولو يدل
 محل نقض فوجودها منع
 لم يستمع على الصواب اذ رحل
 قلت نعم لو قال هذا المعترض
 أعنى بدين علة دليلا
 ومنع استدلاله أيضا على
 ثالثها اذ لا طريق علما
 على الذى ناظر مطلقا يعن
 مستثنيات فعدا كاللذ ذكر
 وقيل إلا فى الآواتى استثنيت
 أو أبهت ونفيها انقض حتما
 والعكس قلت ناقض المعينه
 فى عكس هذا واتقطاع المستدل
 وغيرها ثم جوابه أتى
 حكيم اذا لم يعتقد ذا الانتفا
 نفي الموانع بيان ما حظر
 على وجود علة اذ ينتقل
 صاحب منهاج الوصول قطعاً
 معترض له دليلا آخر
 على وجودها بوجود محل
 فقال خصمه دليلك اندفع
 من نقض علة لنقض اللذ دل
 أحد ركنيك لزوما منتقض
 لكان قوله إذا مقبولا
 تخلف الحكم على ما نقل
 أولى والاحترار منه حتما
 والناظر آلا فى الذى اشهر من
 وقيل أوجب مطلقا ولو شُر
 أصلا ودعوى سورة قد عُنيت
 بالنفى والاثبات حيث عمّا
 مثل يخلف الكيف وهى بينه

وُعدت منها الكسر وهو يقدح
 بان في العلة وصف يُرمى
 يقال في الخوف صلاة حتما
 كالامن يعترض ذا مقترح
 * فليُبدأن بقربة فينقض
 أولا فلا يبقى سوى حتم القضا
 دليله في ربة النفس
 والعكس فانتفاء حكم لا تنفا
 فابلع الشاهد في قول النبي
 اكان من وزر عليه فكذا
 جواب قوله أيأتي أحد
 وقادحا تخلف الحكم يقع
 وبانتفاء الحكم لسنه معنى
 اذ عدم الدليل لا يستلزم
 تأثيره أي ان هذا الوصف
 من ثم ذا بقيس معنى خص مع
 وجاء في أربعة في الوصف
 مثل مبيع غير مرئي فانه خطر
 لكونه خلاف مرئي وفا

لنقضه المعنى وذا مصحح
 اما مع الابدال منه مثل ما
 فيهما القضاء فالاداء لزما
 خصوص لفظة الصلاة يُطرح
 بمثل صوم قد قضاء الحيض
 وليس كل ما لذاته اذ
 وعدت منها عدم انعكاس
 علة فان مقابل وفي *
 أريت لو وضعها فيما أبي
 لا آخر الحديث فادر المأخذ
 شهوته والاجر فيها يجرد
 عند الذي لعلتين قد منع
 سوى انتفا علم به أو ظن
 عدم مدلول ومنها عدم
 وجه مناسبة لم يلقي
 مستنبط صحته خلف وقع
 بكونه طردا والاصل يقني
 كالطير في الهوا يقول لا أثر
 فالمعجز عن تسليمه هنا كفي

فهو مراضة أصل ثم في حكم وذا ثلاث أضرب أتى
 لانه اما عرا ذكره عن فائدة كقولهم فيمن علان
 بارتداد مشرك قد أتلفنا مالا بدار الحرب ان يكلفنا
 ضمانه كما يرى الحربى ودار حرب عندهم طردى
 فذكره فائدة ما جلبا اذ الذى يرى الضمان أوجبا
 وان بغير دار حرب وكذا من قد نفي فردّ للاول ذا
 لانه مطالب أن يظهر أو كان ذا فائدة تعتبر
 لأنه مطالب أن يظهر أو كان ذا فائدة تعتبر
 عند أحجار لدى استجار عن سبق عصيان خلت فالعددا
 ققوله عن سبق عصيان يرى لكنه لذكره للمعترض
 أو غير ربة ضرورة فان لم يغتفر لم تغتفر هذا والآ خلف
 فرضا فلم يحتج الى أن يجرى فان فرضا قد أتى كالحشواذ
 لكنه ذكره للتقريبه بينهما فالغرض بالفرض يرى
 كنفها بغير كفء زوجت

فائدة كقولهم فيمن علان مالا بدار الحرب ان يكلفنا
 ودار حرب عندهم طردى اذ الذى يرى الضمان أوجبا
 من قد نفي فردّ للاول ذا لكونه بدار حرب أثرا
 ضرورة كقول من يعتبر عبادة تعلق بالاحجار
 فيها اعتبر مثل الجمار ترشدا فى الاصل والفرع ممّا ما أثرا
 يضطران قيل برجم ينتقض ما بالضرورة تعن لم تغتفر
 مثل بجمة صلاة تقفو اذن إمامنا مثلها كالظهر
 لم تنتقض هذا بشئ لو بُدّ للفرع بين الاصل تأ كيد الشبه
 أشبه والرابع فى الفرع جرى فلا يصح مثل مالوزوجت

وهو نظير الشأن اذ لا أثرا
وللمناقشة في الفرض رجع
فيه النزاع بالحجاج والأصح
بنا سوي فرع عليه من قياس
في بعضها فليثبتن فيما بقي
وعدّ منها القلب دعوى أنما
فيها على ذا الوجه ان تقوما
صحته وقيل مطلقا يعد
وقيل افساد يعد مسجلا
وعند تسليم يرى معارضه
وقيل ذو زور على كل وله
تصحيح رأى ذي اعتراض إما
كقوانا في بيع من تفوضلا
فلا يصح مثل مالواشترى
أولا كلبث لا يكون بالذات
يقال في الصيام فيه لا يتم
ثانيهما ابطال رأى المستدل
فما كفى أقل ما ينطلق
يقال بالتقدير بالربع امتنع

أقوله بغير كف، ظهرا
ذا هو تخصيص لبعض ما وقع
يجوز ثالث يجوز ان صلح
أو قوله الحكم ثابت الاساس
اذ ليس ثم قائل بالفارق
به استدل فعله حكما
من ثم معه أمكن أن تسلم
تسليم صحة لما له استند
ثم على المختار ذا تقبلا
وقادح ان يلف خصم رافضه
وهو لاحدى حكمتين الاولى
بابطال رأى مستدل اما
عقد بغير عن ولاية خلا
يقال عقد فيصح كالشرا
عبادة مثل وقوف عرفات
شرطا كماذا في الوقوف قد علم
صراحة عضو ووصف مستقل
عليه اسم اذ بوجه يلحق
كالوجه أو بالالتزام ذا يقع

عقد معاوضة شئ فيصح
 يقال فالتحيار للرؤية لا
 ومنه خلف القاضى فيه يأنى
 طهارة بمائع فلا تجب
 فيستوى مائعا والجامد
 شاعده ضمن والله الى
 ليُخرجن وهو أن يُسلما
 كما يقول موجب القصاص في
 يقتل غالبا فلا يأنى
 يقال سامنا انعدام الانتفا
 وكتفاوت وسيلة فلا
 يقال سامنا ولكن مالزم
 جميعها ثم وجود ما انقضى
 والمصطفى تصديق قول المعارض
 والمستدل ربما هنا سكت
 خشية منعها فقول موجب
 وفي صلاحية إفضا الحكم
 وفي الظهور بالبيان الاربع
 الى المعارضة فيما فرعا

مع جهل ما عوّض مثل من تسكح
 بشرط اذ ذاق النكاح أهلا
 قلب المساواة كقول الحنفى
 نيتها كمنجس فيقلب
 والقول بالواجب منها وارد
 ورسوله جواب ما خلا
 ما دل من على النزاع صمما
 قتل المثل عددا بما بى
 قصاصه كالخرق فى الاتلاف
 بل لم قلت باقتضائه وفا
 يمنعه كالتدانة توسلا
 من انهزام مانع أن ينهزم
 من الشرائط لذا والمقتضى
 ما أخذى هذا الذى هنا عرض
 عن المقدمة ذو ما اشتهرت
 يأتى ومنها القدح فى المناسبه
 لقصده وفى انضباط العلم
 أجب ومنها الفرق وهو رجما
 أو أصله وقيل فيهما معا

ثم الصحيح انه قدح ولو
وانه تعدد الاصول لم
قال المجيز ثم لو بالفرق فاه
ثالثها ان رام ثبت ما طلب
وفي اقتصار مستدله على
ثم فساد الوضع منها ألا
مثل تلقى الخلف والتوسيع
فقتلنا جناية مشددة
ومنه كون الجامع اعتباره
اجماعاً أو نصاً جواب ذين في
منها فساد الاعتبار ان وفي
وهو أعم من فساد الوضع
بضم أو احدى المقدمات
أو مشعر تركيبه بضد ما
قدمه على الممنوع ان شاء أو
بطعن أو تأويل أو معارضه
ثمت منها منع تعليل المعد
قبوله اثباته جواب تي
كقولنا في عامد افطاره

قيل سؤالان كذا قوم رأوا
يجز وأن جواز علتين ثم
في أحد الاصول مع فرع كفاه
بصفة الرجحان مع ظن غلب
جواب أصل واحد خلف علا
يرى الدليل للمقام أهلاً
والنفي من ضد لدي التفريع
فيلتفي التكفير مثل الردء
ثبت في نقيض ما يختاره
تقرير تونه كذا وقل بني
للنص أو اجماعنا مخالفا
قلت لو التعريض وفي الجمع
أو بالقياس حكمه لا ياتي
أمّ والاذا الأخص منهما
آخره ثم جوابه رأوا *
أو منعه الظهور فيما عارضه
وبالمطالبة سموا والأسد
ومنه عُدَّ وصف منع العلة
بغير وطء انما الكفارة

للزجر عن وطء بصوم العبد
 يقال بل عن فطره الذي نذر
 الاختصاص وكأنَّ المعترض
 حقيقته ومنع حكم الأصل
 في كونه للمستدل قد قطع
 منجاً به الحججة عُرِف البقعة
 قلت الذي وجد للشيرازي
 فان سمعنا اختياراً للمعترض
 وقد يقال لا نسلم الذي
 ولم نسلم ان قيساً ينتمى
 بأنه معلل سلمنا
 عليه سلم ولا نسلم
 ولم نسلم أن يُعدى سلمنا
 يجب ذى بدفعها بما وصف
 جواز ايراد المعارضات من
 ترتبت قال بما يستدعى
 لأن تسليمه بالتقديري
 وذكرها منها اختلاف الضابط
 أى عدم الوثوق بالذى جمع

فوجب اختصاصها كالحد
 جوابه تبين ان ما اعتبر
 ينقح المناط والذي اعترض
 واختلفت آراء أهل الفضل
 ثالثها الاستاذ ان لمن منع
 يعتبر الشيرازي قال منعه
 في سـ النص على الجواز
 اذا استدل عوده ليعترض
 قد عدّ حكم الاصل سلمنا لذي
 اليه سلمنا ولم نسلم
 ولم نسلم أن وصفنا عنى
 وجوده في أصله مسلم
 وجوده في الفرع ان يسلمنا
 من طرق الدفع ومن ثم عرف
 نوع كذا عدة أنواع وان
 تسليم ما يعاق حال الوضع
 ثالثها التفصيل في التقرير
 في الاصل والفرع لفقد الرابط
 جوابه بأنه قدر وقع

مشتركاً أو أن الأفضاء سواء
 والاعتراضات لمنع راجعه
 وإذا بأن يطلب ذكر معنى
 والمرضى بيان هذين على
 بيانه استوى محامل أتت
 فالمستدل فقد ذين يظهر
 قيل بغير ماله احتمال ثم
 دفعا للاجمال لفقدان الجلال
 وهكذا التقسيم منها عهدا
 بين احتمالين فأرق بالسوا
 والمصطفى وروده فيستمع
 ولو لوضع العرف أو قد ظهرا
 في الواحد المراد بالعناية
 بل الدليل وهو أما قبل ما
 والاول أما جرّ داو بالمستند
 لم لا يكون هكذا وإنما
 وهو المناقضة للذأ أبرمه
 غضب ومن حقق ليس يسمعه
 لكون حكمه تخلف اذن

ولا بالغاء تفاوت حوى
 يقدمها استفسار ذى المنازعه
 ما أجمل أو كان غريب المبنى
 معترض فلم يكلف بجلا
 يكفيه أن الأصل ما تفاوتت
 أو جابحتمله يفسر *
 قبول دعواه ظهور ما يوم
 في غيره فيه خلاف انجلا
 وهو أن يكون اللفظ قد ترددا
 والاحد المراد بالمنع انزوى
 جوابه بأن ذا اللفظ وضع
 ولو ظهورا بقرينة ترى
 والمنع لا يعترض الحكايه
 تتم أو من بعد ما قد ثما
 وذا كلا نسلم الذى اعتمد
 يلزم ذا لو كان هذا سلما
 والاحتجاج لاتفا المقدمه
 والثان اما أن يكون منعه
 فالنقض الاجمالى قلت ذاك ان

تختلف الحكم لوجه صـدما من المقدمات بعضها مبهما
وان معينا فـذا التفصيلي أوفاه بالتسليم للدليل
ويستدل بالذي ينافي ثبوت مدلول لـذاك وافي
فهو المعارضة أن يقول ما ذكرته وان يدل فاعلمـا
بأن عندي نفيه ويرتجع ذا مستدلا وعلى الذي منع
الدفع بالدليل ثم ان صدـم بالمنع ثانيا بمثل ما علم
كـذا لافحام المعال بان تقطعه المنوع أو الزام من
يمنع ثانيا الى ضروري أو ليقيني ينتهي مشهور

﴿ خاتمة ﴾

من ديننا القياس ثالث اذا حتما يرى ومن أصول الفقه ذا
خلف امام الحرمين ويقال لحكم ما يقاس دين ذى الجلال
السمعى القول ذا يعزى له ولا يجوز أن يقال قـاله
رب العلا فرض كفاية وقر عينا على مجتهد له افتقر
قلت وندبا حيث لافى الحال بل انما افتقر فى المال
وهو مجلى وخفى فالجلى ماهو عن فارقه قطعا خلى
أو احتماله ضعيف والخفى خلافه وقيل هذا عـدة فى
قسم الجلى والخفى فالشبه وذا الوضوح بين ذين مرتبه
قيل الجلى الاولى المساوى ماوضح وذو الخفا الادون وهو مصطلح
ثم قياس العلة اللذ ناله تصریحهم بها وذو الدلاله

ما جمعوا فيه بلازم لها فأنزلها الحكم جملها
وما بمعنى أصله الموافق فانه الجمع بنفي الفارق
﴿الكتاب الخامس في الاستدلال﴾

دليل استدلالنا إذا ما خلا نصا واجماعا وقياسا خلا
قياس الاقتراني والاستثنائي والعكس والدليل ذواته
مثل الدليل يقتضي أن يحرم ما خولف في كذا المعنى عندما
في صورة النزاع فليبق على تحريمه الذي له تأصلا
كذا اتفقا الحكم لفقد مدركه كالحكم يستدعي دليل مسلكه
أو نحو التكليف غافلا ولا دليل بالسبر أو الاصل جلا
كذا خلاف الجمل نحو قد وجد مقتض أو مانع أو شرط فقد

﴿مسئلة﴾

الجمل الاستقراء بالجزئي على كليه قطعا جلا ان كلا
أى كان بالكل سوى فرد النزاع وعد ظنيا اذا بالنقص شاع
أى كان بالاكثر واسم الاقرب الحاق فرد بالاهم الاغلب

﴿مسئلة﴾

أصحابنا استصحاب فقد أصلا ومقتضى العموم أو نص الى
أنى مغير وما شرعا حصل ثبوته بسبب له وصل
يحتج مطلقا به فى الشرع وقيل بل فى الدفع دون الرفع
وقيل بشرط أن لا يجتلا معارضا بظاهر أى مسجلا

وقبل بل حيث بظاهر غلب فقل مطلقا وقبل ذو سبب
ليخرج البول غير ما عهد وهو كثير فتغيرا ووجد
وشك والحق سقوط الاصل ان قرب عهده والا لم يهن
ثبت لا يحتاج باستصحاب لحال اجماع لذي اضطراب
خلفا لما نجل سريج بصطفي والمزني والامدي والصيرفي
اذن استصحاب أهل الشان ثبوت أمر في الزمان الثاني
لكونه ثبت فيما عبرا لفقد ما يصلح ان يُغيرا
أما ثبوته في أول لان يكون ثانيا فمقلوب يمن
وقد يقال فيه لو لم يكن ذا اليوم ثابتا في الامس قدعنى
لكان غير ثابت فيقتضى اعمالنا استصحاب أى حالة المضى
أن لا ثبوت الآن وهو باطل فدل ذا الآن الثبوت حاصل

﴿مسئلة﴾

ولا يطالب بالدليل من نفي ان ادعى لما ضروريا وفا
وحيث لا طالب في القول الاجل والاخذ بالاقل قد مضى وهل
يجب بالاخف أو مالا تقل أولا وجوب قلت ذاعندى العلى

﴿مسئلة﴾

هل كان طه قبل بعثه على تعبد بشرعة فقل لا
وقيل بل نعم فقل موسى آدم نوح الخليل عيسى
وقيل ما ثبت شرعا خلف والمصطفى في كل هذا الوقف

وبعدها ا منع قلت قيل يَرسخ مالم يرد من شرعنا ما ينسخ
 ﴿مسئلة﴾

حكم المضار وذوات النفع قد مراعى الحكم قبل الشرع
 وبعده الصحيح أن أصل ما ينفع حلّ ضده أن يحرم
 من ذلك الشيخ الامام استثنى أموالنا بقوله طه الاسنى
 إن دماءكم لاخر الخبر قلت وفي استثنائه هذا نظر

﴿مسئلة﴾

من جملة الادلة استحسان ردّوه واحتج به النعمان
 مفسر ذا بدايل يظهر في النفس والتعبير عنه يقصر
 رد بان كان تحقق اعتبر قطعا والا فهو قطعا قد هدر
 وبعدها عن قياس لا شدّ ولا خلاف في قبول النقد
 أو عادة ردّ بأن حقا فقد قام دليلها والا فترد
 فان ير استحسان الخلف وقع فيه فمن قال به فقد شرع
 والشافعى اذ رأى استحسان ان خلف في مصحفنا والخط عن
 مكاتب يروم الانفكاكا من نجمة فليس ذا من ذا كا

﴿مسئلة﴾

قول الصحابي على صحابي ليس بحجة بلا اضطراب
 كذا السوى الشيخ الامام ماعدا تعدياً قلت بالفخر اقتدى
 تمت في تقليده قولان ان لم يدون لامن النقصان

وقيل حجة على قيس فان بين صجابين خلف يستين
 فكذلكاين وقيل تقصا فهل على ذا للموم خصصا
 قولان قلت اخترت لا اذا انجلى ان الامام في القياس اختار لا
 وقيل هذا حجة ان انتشر وقيل ان خالف قياسا معتبر
 قلت لذا القول جلا برهانا بأنه الحق فتى برهانا *
 وقيل مع قياس تقريب عضد وقيل قول شيخى الصاحب فقد
 وقيل قول الخلفاء الاربع وعن فتى ادريس غير الرابع
 أما وفاق الشافعى زيدا فلدايل قام لا تقليدا *

﴿مسئلة﴾

الهامنا ايقاع شئ في الخلد يثلج صدرنا له اذا ورد
 به يخص الرب بعضا وفقه وليس حجة لفقدان الثقة
 بخاطر الأ من الموصوف بعصمة خلفا لبعض صوفى

﴿خاتمة﴾

نماله القاضى الحسين يدعى رد القواعد الى ذى الاربع
 لا يرفع اليقين شك والضرر يزال بالمشقة اليسر انجرر
 تحكيم ما يجرى من العوائد وقيل والامور بالمقاصد

﴿الكتاب السادس في التعاديل والتراجيح﴾

تعادلا في قاطعين امنع كذا امارتان باطنا في المجتدا *
 قلت أجاز الجهم اما في نظر ذى الاجتهاد واقع ذا ما انمخطر

فان تجوزه فظن ان جرى
أو في الوجوب خيرة يحال
قلت على الثالث جمع حاوي
وان أتى قولان عن مجتهد
وان معاً نص فما به بدا
وقع في بضعة عشر موطناً
ثم أبو حامد ان الاقيساً
قلت وقد رجح هذا النووي
فان يقف يوقف وان لم يعرف
نظيرها فقله المخرج
ان له ذا مطلقاً لا ينسب
ومن معارضه نص القطب
احدى الامارتين ان تقوى
بحتم وقال الباقلاني غير ما
وخير البصري فيهما وان
ترجيح قطعي على قطعي امتنع
وان أتى التأخير بالاحادي
وكثرة الدليل مما رجحنا
وانه العمل بالذين قد

فالوقف أو تساقط أو خيراً
وفي السوى تساقط أقوال
للقاضي والامام والبيضاوي
تعاقبا فأخرا له استند
مشمّر ترجيح والّا ردداً
الشافعي وهو دليل الاعتنا
ما خالف النعمان قال اعكسا
وقيل بالنظر زن وهو القوي
ان له قول ولكن نص في
فيها على الاصح ثم الاروج
لكن مقيداً بقيد يُعرب
نظيره تنشأ طرق الصحب
للعمل الترجيح ذاتي الآقوي
رجح ظناً فهنا ما حتماً
بالظن تقوى ذي وهذه تمن
اذ لا تعارض الاخير قد رفع
يعمل به لظننا القياد
وكثرة الروات فيما صححنا
تعارضاً وهبه من وجه فقد

أحب من الغاء واحد منهما ولو اسنة كتاب صDMA
ولا يقدم عليها مثل ما هي على الكتاب ان تقدما
مخلفا لزاعميهما فان يرى معذرا فانسخ بما تأخرا
وان تقارنا فتخيرنا ترى مع ذلك الترجيح قد تعذرا
وان يكن جهل بتاريخهما وجزاز نسخ فالى غيرهما
رجع وان لم يمكن النسخ هنا فحسبه كالحكم فيما اتونا
وان عموم بين هذين استقر فمثله في آخر التخصيص مر

(مسئلة)

رجح بفق من روى ولقته ونحوه وضبطه وفطته *
وورع وبعلو سنده ولوروى المرجوح لفظ مسنده *
ويقظة وعدم ابتداء عدالة بادية الشباع *
وكونه بالاختبار زكى أو غالبا فى عدد المزي
وكونه ذا نسب معروف وقيل أو بشيرة موصوف
تزكية صريحة على العمل بما روى والحكم بالذى نقل
وحفظ مروي وذكره السبب معتمد للفظ دون من كتب
وبظهور طرق اكتساب سماعه من غير ما حجاب
ومن أكابر الصحابي وذكر ذا قلت كالاستاذ مطلقا هدر
نالتها فى غير أحكام النسا حرًا وهذا قلت أيضا وكسا
ومتأخر الهدى وقيل لا بل من تقدم ومن تحملا

مكلفا وغير من يدلس وغير ربّ اسمين قد يلبس
مباشرا وصاحب القضية ومبرزاً بلفظة مرويه
وكونه الاصل له ما أنكرا وكونه ضمن الصحيحين يُرى
والقول والفعل فتقريراً سنح فصاحة لا الزيد فيها في الاصح
وما يُرى لازيد ذا تضمن والقرشى لفظه والمدني
ومشعر برفع شان المصطفى وما به الحكم بتعليل وفا
وسابق تعليله فيما يُحس حكماً وهذا النقشواني عكس
وما به تهديد أو توكيد وما عموماً مطلقاً يفيد
على أخي السبب الا في السبب والعام الشرطي في القول الاحب
قدّم على نكرة منفيه وهذه قدّم على البقية
والجمع ذو التعريف فاق من وما قلت سوى الشرطين ذا منهما
والكل ما الجنس معرفاً بفضل لأنه العهد قريباً احتمل
قالوا وما لم يك خص أرجح لكن عندي عكسه ورجحوا
أقل تخصيصاً والاقتضا على اشارة إيماء وذان فضلاً
مفهومي الكلام والمواقفه على المخالفة جاءت فايقه
وقيل عكسه وما ينقل عن أصل لدى الجمهور مثبت السنن
ثالثها هذا وفاق في المساق رابعها الاّ طلاقاً والعناق
والنهي فاق الامر يأتي يقهر اباحه والأولين الخبر
وخبر الحظر على الاباحه يُرجح الثالث لا رجاحه

والكره والوجوب كل قدر جرح ونافى الحدّ على القوى وما تقديم وضعى على التكميل كذاك وفق مرسل أوصاحب فى المرتضى ثالثها فيما على بالنص فيه رابع ان انجلى وقيل الا أن يخالفهما زيد فرائض وقس عليها ثم معاذ وعلى ويلى ورجح الاجماع نصا ورجح اجماع كل المسلمين أشرف والمنقضى الا وان والذما سبق وقيل مسبوق الخلاف أقوى وسوّ بين المتواترين فى ثالثها هى ورجح القياس وكونه على طريق القيس وكونه علته قطعية وكونها مسلکها يروى أسد وقيل لا الذاتى ذورُجمان ندبا وندب المباح فى الاصح معناه معقول والاقوى متبى وما على وفق الدليل يوفى أوطية أو أكثر المذاهب وفق الصحابي حيث ممن فضلا لاحد الشيخين وفقا مسجلا فيه معاذ حلا او محرما الشافعى ووفق زيد فيها فى غيرها معاذ المولى على اجماع صحب المصطفى غير اسنح من الذى فيه العوام خالفوا فيه خلاف من سواهما أحق وقيل هناك بهذا يسوى كتابنا وسنة فى الاعرف بقوة الدليل فى حكم الاساس أى فرعه وأصله من جنس أو أنها أغلب فى الظنية وما بأصلين على ما بأحد ورجح الحكمة السمعانى

وكونها أقل أوصاف بدت . وقيل عكس ما احتياطا اقتضت
في الفرض ماعومها الاصل استحق وما على تعليل أصله اتفق
وما اصولا وافقت على التي قد وافقت أصلا فقط تملت
وقيل والتي توافق اخرى ان جاز علنان أعلى قدرا
وثابت العملة بالاجماع فالنصن قطعين ثم راعي
هذا بظنيين والمراتب إيمارهم فالسبر والمناسب
فشبه فدوران قيل بل نص فاجماع وقيل المقتبل
الدوران فمناسب سنح قياس معنى ذا دلالة رجح
غير مركب عليه ان قيل وعكس الاستاذ وهو ذا قبل
وصف حقيقي فما للعرف أم فالشرع ذي الوجود ثم ذي العدم
بسيطه فضيدها مثاره باعثة قدّم على الاماره
مطرد منعكس فما اطرد فقط على منعكس فيها فقد
في قاصر منها وذات تعديه مذاهب ثالثها ذو تسويه
قولان في ذات فروع أكثر مع التي يحوى فروعاً أندرا
ومن حدود السمع قدّم أعرفا على الذي يكون حاله خفا
ذاتيه صريحه الأعم ما يُسمع أولفته قد عمّا
وما طريق كسبه جا أظهر ثم المرجحات لن تنحصرا
مثارها غلبة الظن وقد مرّ كثير قبل ذا فلم يُعد

﴿ الكتاب السابع في الاجتهاد ﴾

الاجتهاد بذل كل الوسع في نظر لدرك حكم شرعى
 وأهله، الفقيه هالك مسلكه البالغ العاقل أى ذو ملكه
 يدرك معلوما بها ذو الفهم وقيل ان العقل نفس العلم
 وقيل ما منه ضروريا بعد فقيه نفس وان القياس رد
 نالها الآ الجلى عرفا دليل عقل وبه قد كلفا
 ذو الرتبة الوسطى أصولا نحوا بلاغة ولغة ليقوى
 وعارف من الكتاب السامي وسنة مواضع الأحكام
 وان يكن لم يحفظ المتونا وشيخنا الامام أن يكون
 صارت له يهذى العلوم ملكه جل مباني شرعنا قد أدركه
 مارسها بحيث قوة حوى تفهمه ما صاحب الشرع نوى
 واعتبر الشيخ الامام أى لأن يوقع الاجتهاد لا لأجل أن
 ذى صفة فى ذى الايقاع خبرته مواقع الاجماع
 ذا النسخ أسباب النزول ان خبر شرط تواتر وآحاد الخبر
 ذا الضعف ذا الصحة حال النقلة أعنى رواة السنة المعتزله
 وفي زماننا كفى رب النظر رجوعه الى أئمة الاثر
 علم الكلام ليس شرطاً بل ولا فروع فقه اذ هو اللذ حصلا
 ولا ذكورة وتحرير كذا عدالة على الأصح مأخذنا
 قلت وفي مجيء ذا الخلاف نظر اذ لا محل هاهنا له ظاهر

وليبحثن عن المعارض وعن
قلت وهذا البحث ان يحتمل
فان يرد بحتمه يحتمل على
ودونه بمجتهد المذهب جا
على نصوص لآمامه ترى
ذا متبحر بجيد الترجيح
وجاز الاجتهاد للنبي
ثالثها في الحرب والآراء
اما القضا ففيه قطعا قد يقع
وجاز في زمانه على الاصح
وقيل أو سوى صريح تالي
وأنه وقع ثالث نفا

قرينة تصرف عما ثم عن
لكنه أولى لما تقدم
مستشعر تعارض فيما انجلي
وهو الذي أهل أن يخرججا
ودونه بمجتهد الفتيا جرى
جاز تجزى الاجتهاد في الصحيح
ثم وقوعه على القوى
قلت محل الخلف في الافتاء
والحق في اجتهاده الخطأ اتضع
ثالثها باذنه إذنا صرح
لمن نأى خامسها للوالى
لحاضر رابعها قد وقفا

﴿مسئلة﴾

وأحد المصيب في العقلي ومن
كفره والجاحظ ثم العنبرى
فقبل مطلقا وقبل أطلقا
وقيل زاد العنبرى فصوبا
إجماعا قبلهما ما اعتقدا
قالشيخ والقاضى محمد أبو

بنفيه الاسلام أخطأ أئمن
بمجتهد العقلي من ائمه برى
في مسلم فقط وهو المستقى
بمجتهد العقلي قلت قد أبى
أما التى القاطع فيها فقدا
يوسف ثم ابن سريج صوبوا

كلاً وقال الأولان نعتقد ذا الحكم تابعا لظن المجتهد
 باقون ثم مالوا الله حكم فيها لكان حكمه به انبرم
 ومن هنا قلوا أصاب حتما من جهة اجتهاده لا حكما
 وفي ابتداء لا انتهاء والراشد وفق الجماهير المصيب واحد
 ٥ وللا له قبل ما يجتهد حكم فقبل لا دليل يرشد
 والمرضى أن له أمارته وانه مكلف أصابته
 ٥ وانه مخطئه لا يأنم لعذره بل أجر سمي بغنم
 أما التي القاطع فيها أما فواحد فيها المصيب جزما
 وقيل بل على الخلاف اللذوضح ولا تؤتم مخطئا على الاصح
 وحيثما قصر ذو اجتهاد قائمه بالاتفاق بادي ٥

﴿مسئلة﴾

الاجتهاد حكمه ان ينقضا قطعا فان خالف نصا مرتضى
 أو ظاهرا جازا الجلا ولو بعد قياسا أو قضى بغير ما اجتهد
 أو غير ما امامه بالنص ماز غير مقلد سواء حيث جاز
 ينقض ولو بالاولى قد نكح ثم تغير اجتهاد والاصح
 تحريمها كذا آجرين مقلدا تغير اجتهاد من قد قلدا
 قلت وعندي إن بصحة حكم نقاض فلا كما به الهندي جزم
 ومن تغير اجتهاده طفا أعلم مستفتيه ليكففا
 قلت وذا يلزم قبل العمل وهكذا بعد اذا أوجب حل

وما به عُبِلَ ان ينقض ولا يضمن المتلف ان تحوّل
لغير قاطع وذا القيد اعتبر فيما به بين من الحكم ذكر
* مسألة *

يجوز أن يقال للنبي أو عالم مجتهد وفي
الحكم بما تشا يكن مرضيًا وذا يكون مدركا شرعيا
بسمي تفويضا وأما الشافع ردّد قبل في الجواز واسع
وقيل في الوقوع والسماحى يجوز للنبي دون الثانى
ثم على الجواز فالخيار لم يقع وفي تعليق أمر انبرم
بخيرة المأمور جا تردّد قلت المعين الجواز يُعصد

* مسألة *

بأخذ قول الغير من لا يعرف دليله تقليدنا يُعرف
يلزم غير ذى اجتهاد قبل ان له استقامة اجتهاده تبين
قلت وذا الشرط الذى قد اطلقا فى عالم للاجتهاد ما ارتقى
ومنع الاستاذ فى القواطع تقليده وقيل ذا العلم امنع
ولو سوى مجتهد أما اذا للحكم ظنّ باجتهاد فذا
* حرّم عليه أنه يقلّد كذا لدى الاكثر من يجتهد
قلت عنى من لا اجتهاد أهلا لكنه اجتهاده ما أعملا
نالتها يجوز للقاضى فقط رابعها ان كان فى العلم أخطأ
وعند ضيق الوقت قال الخامس فيما يخصه أجاز السادس

﴿مسئلة﴾

اذا تكرر ماله ذا اجتهدا وما اقتضى الرجوع قد تجدد
وللدليل الاولى ما قد ذكر وجب قطعا ان يجدد النظر
كذا اذا لم يتجدد قلت ما حكى خلافا وهو جار فيهما
لا ذا كرا له كذا مستفقى عامى ولو مقلدا للميت *
فتقع التى أفاد ثانيا فهل يعيد ذا السؤال الماضيا *

﴿مسئلة﴾

تقليد مفضول أجز على الاحد ثالثها المختار للذ ذا اعتقد
فاضلا أو مساويا ومن هنا بحث عن الأرجح ما تعينا
فان يكن رجحان شخص يعتقد قلده لا غيره اذ لم يفد
وراجح علما يفوق من رجح فى ورع لذى اجتماع فى الاصح
تقليد ميت جاز والامام لا ثالثها بفقد حي للبلا *
قلت بهذا قطع للذ أصله رابعها قال الصفي ان نقله
مجتهد فى مذهب الذى هلك فيه أحال الفرض بالذى سلك
اذا الكلام فى الذى عنه انضبط فلا يحى ما الصفى قد شرط
وجوزوا استفتاء شخص قد عرف بأنه بوصف آلافا متصف
أو ظن أى بشرة تقوى له بين العدا بالعلم والعدالة
وبانتصابه مع استفتا ولو يكون قاضيا وقيل قد أبوا
ذا فى المعاملات لامن جهلا وليجب البحث على ما فضلا

عن علمه قلت الاصح هاهنا الاستفاضة عن البحث غنى
فانه يجزئه ظهور عدالة وذا هو المشهور
وانه خبر واحد كفي أهلية قلت اذا ذى عرفا
للعامى أن يقول للشيخ الذى أفتاه بين ما لذا من مأخذ
مسترشدا ثم بيانه وجب ان لم يكن يخفى عليه ما طلب
مسئلة

لمن لتفريع وترجيح رقى ولو سوى صحب اجتهاد اطلقا
إفتاؤه بمذهب المجتهد علم مأخذا عليه يستند
ثانها ذا عند فقد المجتهد رابعها ولو سوى راق وجد
عن ذى اجتهاد ربما الوقت خلا وذا الحنابلة منع مسجلا
وابن دقيق العيد ما لم يهن قواعد الشرع انقراض الزمن
والمصطفى وقوع هذا ما عهد والعامى ان بفتوى مجتهد
عمل فى حادثة فليس له فى مثلها الرجوع عما عمله
قلت عليه أجمعوا وقيل بل مجرد الافتاء يلزم العمل
وقيل بالشروع فى الاتيان وقيل ان يلتزم السمعاني
ان وقعت فى نفسه صحته قلت وهذا ينبغي نصرته
وابن الصلاح ان نظير أعدما فان تجد فخيرن بينهما
وجاز فى خلافها فى الاعدل رجوعه لقول غير الاول
وأوجب وجوده فى الأمكن ملتزماً لمذهب معين *

أرجح أو سوى فينبغي اتعنا السعي في اعتقاده ذا أرحمها
وهل له الخروج منه قلت قد أجاز هذا الرافعي فليعتد
ثالثها بمتنع الخروج في بعض المسائل وفي بعض يفي
قلت عني بعضا به عمل مع ذوما به عمل فالخلف رجع
قولين ' اذ رجوعه عما عمل به باجماع كما مر حظل *
تتبع الرخص لا تجوزي خلف أبي اسحاق أعني المروزي
قلت وفيما قاله عندي نظر في الرافعي انه له حظر

(مسئلة)

هل في أصول الدين تقليد يقع خلف وقيل نظر فيه امتنع
والأشعري عنه لا يصح ايمان من قلد والاصح
قول القشيري ان هذا مفترى عليه والتحقيق ان كان جرى
أخذ بنير حجة مع ضعف بشك أو وهم فليس يكفي
أو كان ذاك باعتقاد جازم فانه كاف سوى أبي هاشم
فليجزم المقد بأن العالمًا له الحدوث جاء وصفا قائما
ذو صانع ليس له معاند وذلك الله الاله الواحد
والواحد الشيء الذي لا ينقسم ولا بوجه ما يشبه ينسم
والله جل ذودوام وقدم مالوجوده ابتداء وعدم
حقيقة الخالق للحقائق تخالف المحققو الطرائق
لم تعلم الآن وفي المعاد هل يمكن أن نعلمها خلف حصل

ليس بجوهر ولا جسم ولا
ولا زمانا أى ولا مكانا
أحدث ذا العالم لا لينفعه
ولم يكن يُحدث بابتدائه
فعال ما يريد من رشد وغي
القدر الذى قضاء فى الازل
قدرته لكل مقدور تصل
• فيعلم الدقائق الجزئية
وكل ما علم أنه يقع
بقاؤه جلّ بلا بدايه
فلم يزل بأسمائه الكريمه
ما دل فعله عليها كل تى
تنزيه نقص من كلام وبصر
وما كتابنا والسنة قد
منه الذى معناه باد وجلى
وهل يفوض منزهين أو
قنت وبالتفويض اذن السلف
مع اتفاقهم بأن ان يقدحا
ان تقصد التعريف للقرآن
بعرض ما زال وحده علا
كلّا ولا قطراً ولا أوانا
من حاجة ولو يشا ما اخترعه
فى ذاته من حادث فذاعه
ليس كمثل من الاشياء شى
خيرا وشرا منه بالخلق نزل
وعلمه لكل معلوم شمل
كلمه الحقائق الكليه
أرادته مالا وقوعه امتنع
ومستمرّاً لا الى النهايه
وبصفات ذاته العظيمة
ارادة علم حياة قدرة
سمع تعالى قلت فى البقا نظر
أثبتته من الصفات يُعتقد
تنزيهه عند سماع المشكل
يجنح للتأويل رأيين رأوا
والأخذ بالتأويل رأى الخلف
ان يجهل التفصيل من قد اتعجى
فهو كلام ربنا النفسانى

ليس بمخلوق وذا ينطلق
يقرأ بالألسن في الصدور
يجزى على طاعته الثواب
الا اذا غفر غير الشرك
اثابة العاصي وأن يُوجعا
ويؤلم الدواب والأطفالا
يراه مؤمنون في القيامة
قلت أرى الامكان فيهما أسد
نعم لطف وقعت على الجلى
قضى سعيدا لسعيد أزلا
ومن جرى في علمه أن يلقي
لم يزل الصديق منه بالرضا
رضا محبة سوى إرادته
ومذهب الجمهور وهو الأسنى
رازقنا والرزق ما ينتفع
بيده الهدى مع الاضلال
والاهتدا الايمان والتوفيق أن
وخلق طاعة فتي الجويني
واللطف ما للعبد عنده يقع

حقيقة بلا مجاز يُرمق
يحفظ يكتب في السطور
كذا على عصيانه العقابا
له تعالى لصريح المسالك
بالنكر من عذابه المطيعا
ووصفه بالظالم استحالا
وهل يرى الآن وفي المنامه
أما الوقوع يقظة فالجل رد
ووقعت في النوم لابن حنبلي
وعكسه الشقى فلن يبدلا
بالموت مؤمنا فليس بشقى
أعده لكل أمر مرتضى
مسيئة قلت كذا إرادته
ان جميع هذه بمعنى
به ولو كان حراما يقع
أى خلق الهدى كما الضلال
يخلق للطاعة قدرة البدن
وضده الخذلان بالرأيين
صلاحه أخرى بفعل ما يقع

والحنم والطبع الا كنة اعدد خالق الضلالة بقلب المبعد
ولجعل ما هيات ممكن ضبط نالها مركباتها فقط
ارسل جل رسله للخلق بالمعجزات الباهرات الصديق
وخص طه انه لهم ختم وأن بعثه جميع الخلق غم
قلت انتفا البعث الى الملائك افضل بل الاجماع في هذا حكي
فضله على الأنام الملائك فاللائك
قلت الخواص اذ عوام البشر
معجزة خارق عادة قرن به التحدى ومعارض أمن
تحد الدعوى والايمان يرى تصديق قلبه وان يعتبر
بلا الشهادتين نطقاً إن قدر ذا شرط أو شطر تردّد صدر
اعمالنا الجوارح الاسلام وحيث لا ايمان لا تنقام
وقال في الاحسان سيد البشر أن تعبد الله كأنك الخبير
والفسق لا يزيل ايماناً ومن هلك ذا فسق بايمان قرن
تحت المشيئة فاما نفعه ثم النعيم أو سماح رحمه
لما بمحض الفضل أو معه حبي شفاعته النبي أو غير النبي
أول شافع وأولى أحمد والموت قبل أجل لا يوجد
قلت رأى الكعبي أن من قتل ذو اختلاس وهو رأى ما قبل
والنفس بعد الجسم تبقى ثم هل تنفى لدى البعث تردّد حصل
وماله الشيخ الامام قد ذهب لأبدًا قولان في عجب الذنب

والمزني عنه تصحيح البلا
 قلت له نجل قتيبة قفا
 حقيقة الروح النبي أمسكا
 كرامة الولي حق حاصله
 لنحو فرع دون والد وأن
 رأي لأستاذ وهذا فاسد
 وما نكفر امرأ ببدعته
 ولا نبجوز الخروج أصلاً على
 وعندنا أن عذاب القبر حق
 والحشر والصراط والميزان
 وما عليهما فلم يطراً فنا
 وزاجب على الانام قولاً
 وما على الرب العلي شيء وجب
 نعتقد المعاد بالأجسام
 وأن خير أمة أمة المختار
 حقيقة الصديق والخلافه
 فعمر الفاروق ثبت الولي
 وبرأ الله العليم عائشه
 نمسك عن تشاجر الصحابه
 من ذين والحديث قد تأولا
 والأخذ بالحديث أحرى بالوفا
 عن كشفها فلائق أن تتركها
 قال القشيري وليست واصله
 يحيى ميتا قلت قد حكى عن
 إذ هو انكار لما يشاهد
 من أهل قبلة الهدى أي شرعته
 سلطاننا وذو اعتزال فصلاً
 مع سؤال ملكيه اللذ حق
 نار الجنان مخلوقان الآن
 ولا على من فيهما قد أسكنا
 نصب امام أي ولو مفضولا
 ومحض فضل ما عليه قد كتب
 حقاً يقينا بعد ذا الاعدام
 من بعده رفيقه في الغار
 بالحق وهو ابن أبي قحافة
 عثمان ثم المرتضى المولى على
 فيكفر الرامي لها بفاحشه
 كلا نراه محرراً ثوابه *

والشافعي مالكا نعمان مع
سفيان الثوري الامام أحمد
والاشعري المكتفي ابا الحسن
وكيف لا وهو امام السنه
طريقة الجنيد في التصوف
* مما الذي عرفانه لنفع
أن الأصح المستبان زينه
وقال غيره كثير منا
والفيلسوف عينه في الواجب
الممكن المعلوم لا شيء ولا
ثان لدى أكثرهم ذا أما
وأن أسماء الاله الحسنی
ومؤمن أن شاء ربی يحكي
* وأنه تلذذ الكفار
وأن ماله يشار بأنا
قلت المناسب وأن النفسا
نمت ذا واه وأبضا ناقضا
والجوهر الفردای الجزء الذي
وأنه لا حال بين ذي العدم

اسحاق الاوزاعي داود الورع
باقي الأئمة على نهج الهدى
نراه في الدين على أوفى سنن
وحافظ الدين بأوفى جنه
وصحبه قويمه التصرف
ولا يضر جهله في الشرع
أن وجود كل شيء عينه
قلت لدى التحقيق هذا الاسنى
قد فعل أول ذى المذاهب
ذات وليس ثابتا كذا على
وأنه الاسم هو المسمى
قصر على التوقيف أعنى الاذنا
لخوف سوء الختم لا للشك
لخص الاستدراج لا الابران
الهيكल المخصوص أعنى البدنا
الهيكل المخصوص أى ماحسا
لامساكه عن نفسنا فيما مضى
لا يتجزأ ثابت فيما احتذى
وذى الوجود خلف ما القاضى حكم

وابن الجويني قلت لكن انتخبنا
 مع الاضافات أمور تعتبر
 ما عرض بعرض يقوم
 ولا محلين يحل في الأصح
 . وأنه المثلان كالضدين لا
 دون الخلافين وأما ما جرى
 أنهما على الوجود اجتماعا
 وأنه أحد شقي ممكن
 يحتاج للسبب وينبغي على
 من أثر الى المؤثر بما
 تركب أو أول فعال
 قلت اقتضى هذا علو الأول
 قيل المكان سطح حاو بطننا
 وقيل بعد ذو وجود معلى
 وقيل مفروض وذا البعد الخلا
 ذا كون جسمين تباعدا وما
 وجوهر قد قبل في الزمان
 قلت ارتضي الامام ذا ولعلك
 وقيل بل حركة لفلكه
 رجوعه عنه وأن السببا
 في الذهن لا ذاتا وجودا استقر
 ولا زمانين معا يدوم
 قلت الجواز الفخر في الاولى لمح
 يجتمعان في الوجود مسجلا
 بينهما تناقض فلا يرى
 ولا معا عن الوجود ارتفعا
 ليس به أولى بقاء الممكن
 أن علة احتياج ما انجلي
 امكانه أو الحدوث أو هما
 والثان شرطه وذا أقوال
 لكن لدى الجمهور ثانيا العلى
 مس من المحوى سطحا علنا
 ينفذ فيه بعد ذات الجسم
 ثم الخلاء جائز وقيل لا
 بينهما شئ بما يمسهما
 جرد لا جسم ولا جسماني
 معدل النهار بعضهم سلك
 وقيل بل مقدار تلك الحركة

واختير قرن متجدد وهم
 * ازالة لذلك الاليهام
 * وان من الاعراض يخلو جوهر
 ويتناهي بعد كل جوهر
 * علته في وقتها والمجتي
 ذى مطلقا نالها الرتبة
 اما التقدم عليه مرتبه
 وحصر اللذة في المعارف
 وهي لدى ابن زكريا عدي
 وقيل ذى ادراك ما يلائم
 قلت الصواب أن هذه تعد
 * قابلها الالم ثم ما يجمع
 أو ممكن لان ذاته مضت
 في خارج أو اقتضت أن يعد ما

﴿ خاتمة ﴾

أول واجب على المكلف
 وقال الاستاذ المؤدى من نظر
 وابن الجويني قال وابن فوركا
 قلت جرى ذا الخلف لفظا آيلا
 معرفة الله يبرهان وفي
 لها وقال القاضي أول النظر
 القصد للصحيح منه مدركا
 بعد ذى مقاصد أو وسائللا

وصاحب النفس الآية ربا
 ومن يكون عارفا بربه
 فخاف وارتجى فصار صاغيا
 فارتكب الأمور والنهي اجتنب
 فكان جل سمعه مع البصر
 وصار لله وليا ان سأل
 وساقط الهمة لا يبالي
 وفوق جهل الجاهلين يجهل
 فدونك الصلاح أو فسادا
 سعادة أو شقوة نعيم
 وزن بشرع خاطرا فان خلا
 فان من الوقوع لا الايقاع في
 وان يك استغفارنا يغفر
 من ثم قال السهر وردى اعمالا
 مستغفرا وان يكن منهيا
 فانه نفسى أو شيطاني
 حديث نفس كف عن لسانى
 قلت وفي مجرد العزم احكما
 أمانة خالف وجاهد بها وان
 بها عن السفساف والعلى حنا
 تصور ابتعاده من قربه
 لما يقول آمرا وناهيا
 فعنده سيده له أحب
 ويده كل به صح الخبر
 أعطاه سؤله وان لا ذكفل
 بما اتعنى من طرق الوبالى
 وفى رباق المارقين يدخل
 قربا من الله أو ابتعادا
 فى منزل البقاء أو جميعا
 مأموره بادر فدا من ذى العلا
 منهية خشيت لا توقى
 لمثله فاننا نستغفر
 وان تخف عجباً فداوى الخلالا
 فاحذر فليس فعله مرضيا
 فان تمل فافزع الى الديان
 وعمل والهم مغفوران
 بائه والعزم ما قد صمما
 فمات تب فان أبت أن تطمئن

وحجة في غيرها استلذاذا
فاذكر مجرم هاذم الذات
أولقنوط فاخش مقت الرب
وما حوى رحمته والكرم
تحقيقها اقلعه في الحال
مع تلافى حق استطاعه
سعت ولو من بعدها قل
مع دوم اصرار على غير ولو
وان شككت هل النهى ينسى
ومن هنا قال الجويني لو حصل
ذا الغسل فيه ثالث أو رابع
بقدره الاله مع ارادته
أعطاه قدرة بها استطاعا
فالله جل خالق لا مكتسب
لاجل ذا القدرة فيما صححوا
وأنه المعجز الذي يُخَالِلُ
تقابل الضدين لا كالملكه
ورجعت طوائف اكنسابا
وثالث يقول هذا اختلنا
أو كسلا يستحوذ استحوذا
ونجاة الزوال والفوات
واتل عليها آى غفر الذنب
وأعرض التوبة وهى الندم
وعزم أن لاعود فى المال
وان بنخلق فهنا اطاعه
عن دينه ولو صغير الزلل
كان كبيرا حسبما الجلل رأوا
أو هو مأمور فامسك تسلم
شك له فى حالة الوضوء هل
يترك فعله وكل واقع
خلق كسب العبد من بدايته
أن يتولى الكسب لا الابداعا
وعبده بعكس هذا منتسب
لعمل الضدين ليست تسليح
وصف وجودى لها يقابل
مع عدم كما الحكيم سلكه
وآخرون تركنا الاسبابا
أى باختلاف الناس وهو المصطفى

من ثم قبل قصدك التجريد مع	داعية الاسباب شهوة تقع
خفية وعكسه المخطاط	عن ذروة بها العلى يُناط
وقد بجنى الشيطان باطراح	جانب رب الناس كالنصاح
في صورة الاسباب أو بكسل	ومهن في صورة التوكل
ومن يوفق الإله يبعث	عن ذين علما بأن لا يحدث
في الكون الا ما أراده ولا	ينفعنا عرفانا بما انجلا
• الا اذا أراده تعالى	جدا ومجدا وسما جللا
وقد أنى القول على المطالب	منقحا موضح الاسلوب
والحمد لله الكريم ظاهرا	وباطنا وأولا وآخرًا •
ثم سلام وصلاة الرب	على النبي وآله والسحب
ما هطل السحب بوبل وكفا	وحسبنا الله تعالى وكفى

﴿ثم البدر اللامع﴾